(21) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

(22) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

(23) نفس المصدر ـ رزمة 3615. وهذا يعني أن اسبانيا قدمت مسبقا للجزائر شروطها للصلح مع تونس.

(24) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

(25) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

(26) مركب بحري يطلق عليه هذا الاسم سافر عليه المفاوض الاسباني بيدرو سوقيطا : Pedro Sogueta الذي عيّن قنصلا لاسبانيا في الجزائر فترة قصيرة من الزمن.

(27) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

(28) نفس المصدر ـ رزمة 3615.

المسائل الافريقية في السياسة الأوروبية قبيل الحرب الكبرى

القسم الثاني(*)

التوتر

جمال قنان

1 ـ التدخل الانجليزي :

تعرضت المفاوضات الفرنسية الالمانية لهزة خطيرة، في المنتصف الثاني من شهر جويلية، وهي لا تزال في بداية طريقها. ولا يعود ذلك الى ما أشاعته الصحف وبعض الأوساط الدبلوماسية الأوروبية في ذلك الوقت الى غلو المطالب الألمانية في افريقيا الاستوائية الفرنسية، بقدر ما يعود الى رغبة انجلترا في أن يكون لها مقعدا على مائدة المفاوضات والتي لم تتمكن من الظفر به. لقد عبرت عن هذه الرغبة بشكل صريح الى كل من الطرفين المعنيين، الالماني والفرنسي ، على اثر الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء الانجليزي لدراسة الوضعية الدولية التي نجمت عن المبادرة الألمانية. كما أكد رئيس الوزراء اسكويث نفسه، هاته الرغبة في الخطاب الذي ألقاه في مجلس العموم يوم 7 جويلية[59]. غير أن الطرفين اعتبرا ان المسألة تهم علاقاتهما وحدها وبالتالي ليس هناك ما يبرر مشاركة الانكليز ولا الاسبان في هاته المباحثات. هذا الموقف لم يقنع الانكليز الذين وان كانوا قد أبدوا ارتياحا، في الظاهر لبدء الاتصالات

* نشر القسم الأول من هذه الدراسة في العدد الثاني من مجلة **الدراسات التاريخية** 1986.

المباشرة بين الفرنسيين والالمان لتسوية الأزمة، لكنهم في الحقيقة كانوا يترقبون الفرصة المواتية لمعاودة المحاولة.

في البداية كانوا ينتظرون نهاية المفاوضات بين الطرفين لكي يطرحوا مطالبهم وعرض شروطهم فيل الموافقة على التسوية. لكن تباعد وجهات النظر الفرنسية والالمانية حول مسألة التعويضات في افريقيا الاستوائية، جعل الانكليز يعتقدون أن الفرصة قد حانت للضرب على الطاولة وافشال الاتصالات الثنائية الجارية والقيام في نفس الوقت باقتراح صيغة للتسوية يكون لهم دورا بارزا فيها. لقد أعدت الدبلوماسية الانكليزية خطة لذلك ولم تهمل التفكير في نفس الوقت، في مخرج مشرف إذا ما فشلت المحاولة.

في صبيحة يوم 20 جويلية، قدمت الخارجية الانكليزية، عن طريق سفيرها بباريس، مذكرة الى الحكومة الفرنسية حول موضوع المفاوضات الفرنسية ـ الالمانية. لقد أكد السفير رغبة السيد ادوارد ڤري في معرفة رأي الحكومة الفرنسية في المقترحات التي تضمنتها المذكرة قبل اجتماع مجلس الوزراء الانكليزي المقرر ضباح اليوم التالي.

لقد انطلقت المذكرة من الاعتقاد بكون المطالب الالمانية في افريقيا الاستوائية ستؤدي حتما الى توقف المباحثات الجارية، مما سينجم عنه بقاء الألمان في أغادير. وأمام هاته الوضعية المحتملة فان الحكومة الانكليزية يمكن لها أن تأخذ المبادرة وتقترح على حكومة برلين عقد مؤتمر تحضره كل الدول الموقعة على وثيقة مؤتمر الجزيرة[60] وفي حالة رفض الألمان لهذا الاقتراح فإن انكلترا ستعلن لهم بأنها ستضطر في هاته الحالة الى القيام بأي عمل من شأنه أن يحمي مصالحها في المغرب[61] وتتوقع المذكرة أن الالمان قبل أن يحددوا موقفهم من فكرة عقد المؤتمر سيطلبون توضيحات حَوْلَ مهمة هذا المؤتمر وقاعدة العمل التي ينطلق منها.

ومن هنا فان الحكومة الانكليزية، قبل أن تطرح هذه الفكرة تريد معرفة رأي الحكومة الفرنسية ليس فقط فيما اذا كانت تحبذ فكرة عقد مؤتمر وانما أيضا فيما اذا كانت «ترفض ، مهما كانت الظروف، كل تسوية تسمح لالمانيا بالحصول على موطأ

قدم في المغرب»[62]، وبالنسبة لانكلترا فان المذكرة تؤكد بأنها لا تعتبر أبعاد ألمانيا عن المغرب ضرورة حيوية بالنسبة لمصالحها، اذا ما حصلت منها على شروط مرضية. وفي حالة رفض الحكومة الفرنسية لكلا الحلين أي: منح تعويضات مرضية لألمانيا في الكونغو أو موطأ قدم في المغرب «فإن اقصاء ألمانيا عن هاته البلاد وتمكين فرنسا منها لا يتحقق بدون الركون الى الحرب». ويمكن تصور حل ثالث وهو العودة بالحالة في المملكة الى الوضع الذي حدده مؤتمر الجزيرة. وأكدت المذكرة في الختام ضرورة اطلاع الحكومة الانكليزية على الموقف الفرنسي النهائي قبل أن تتخذ اجراءات قد تنجم عنها عواقب وخيمة[63].

ردت الحكومة الفرنسية على هذه المذكرة في نفس اليوم موضحة في البداية ان المفاوضات مع الألمان لم تنقطع وانها ستستمر بدون شك بعض الوقت. وفي حالة فشلها فإن فرنسا لا ترفض فكرة الدعوة لعقد مؤتمر. وعلى ذلك، فما دامت انكلترا هي صاحبة هذه الفكرة فمن المستحسن أن تقوم هي كذلك باقتراح برنامج العمل لذلك. ولقد ردت المذكرة الفرنسية بحدة على فكرة منح موطأ قدم في المغرب لالمانيا، مذكرة الحكومة الانكليزية بالاتفاق الذي عقد بين الطرفين عام 1904 والذي التزمت فيه انكلترا بعدم الاعتراف بأي نفوذ سياسي آخر في المغرب ، غير النفوذ الاسباني والفرنسي، فأي موقف غير هذا يعتبر خرقا للاتفاق القائم مع انكلترا من جهة وانتهاكا للاتفاق الفرنسي الألماني المبرم بين الطرفين عام 1909 من جهة أخرى . وبناء على هذا، فالحكومة الفرنسية ترفض أن يكون موضوع المؤتمر المزمع اقتراح عقده «دراسة امكانية التنازل لالمانيا، تحت أي عنوان كان، عن أي جزء من الاراضي المغربية مهما كان ضئيلا»[64].

الوجه الثاني للتدخل الانكليزي يتمثل في تلك الفقرة من الكلمة التي ألقاها لويد جورج ، وزير المالية، أثناء المأدبة التقليدية التي أقامها شيخ مدينة لندن على شرف أصحاب البنوك في المدينة، مساء يوم 22 جويلية.

لقد تعرض لويد جورج للوضعية الدولية السائدة بالتلميح، ليركز على مكانة انكلترا ودورها في السياسة الدولية مبينا اصرار بلاده على عدم التنازل عن هاته المكانة المرموقة، ومهما كان الثمن «انه يجب أن أقول ـ لأنني أعتقد ان ذلك حيوي

بالنسبة للمصالح العليا لهاته البلاد وللعالم ـ بأن انكلترا ستعرف كيف تحافظ، وفي كل الظروف، على مكانتها وعلى سمعتها بين الدول الكبرى. ان استخدام نفوذها القوي ـ وقد تأكد ذلك عدة مرات في الماضي ـ لا يقدر بثمن، من أجل قضية الحرية الانسانية، وستكون كذلك في المستقبل. لقد أنقذت في الماضي ولاكثر من مرة أمم في القارة ـ والتي كثيرا ما تميل هاته الى انسيان ذلك ـ من كوارث ماحقة وحتى من الفناء القومي. ومن أجل المحافظة على السلام فاننا على استعداد لبذل تضحيات كبيرة واعتقد أنه لا يوجد هناك ما يمكن أن يعكر الارادة الدولية الحسنة غير تلك المسائل ذات الخطورة القومية الكبرى. وإذا كان يراد أن تفرض علينا وضعية لا يؤمن السلم فيها الا بالتخلي عن المكانة الكبيرة والمفضلة التي اكتسبتها انكلترا بفضل قرون من الجهد والبطولة. واذا كان في مسائل حيث مصالحنا الحيوية توجد في الميزان، تعامل انكلترا كمن ليس له وزن في مجمع الأمم فانني أعلن رسميا بأن السلم بهذا الثمن هو مهانة لا تحتمل لبلد كبير مثل بلدنا. فالشرف القومي ليس موقف حزب وأمن تجارتنا الدولية الكبرى ليست بقضية حزب ان المحافظة على السلم في العالم تكون قضية سهلة إذا كانت كل الأمم قد وعت هذا باخلاص وأدركت شروط ضمان ذلك»[65].

لقد أكد لويد جورج في مذكراته أنه هو صاحب فكرة هذا التصريح وهو الذي قام بصياغة محتواه الذي عرضه على كل من رئيس الوزراء وعلى كاتب الدولة للخارجية اللذان وافقا عليه كلمة كلمة. وقد علل وزير المالية الانكليزي «مبادرته» هاته بسببين:

الأول هو أن ألمانيا تجاهلت المذكرة التي سلمتها لها انكلترا يوم 4 جويلية حول مبادرتها في أغادير، ولم ترد عنها. والثاني بكونها عاملت انكلترا في هاته المسألة ككم مهمل حين تجاهلت أهمية مصالحها في هاته البلاد. كما أضاف بكونه كان يهدف كذلك من وراء هذا التصريح لفت نظر برلين وتنبيهها الى الجدية التي تنوي انكلترا اعطاءها للالتزاماتها نحو فرنسا[66].

والواقع ان هاته التأكيدات والمعلومات التي أوردها لويد جورج حول هذه المسألة في مذكراته لا تعكس الحقيقة تماما كما أوضحتها الوثائق الدبلوماسية.

فالاعتراض الأول على تأكيدات اللويد جورج يتعلق بمحتوى المذكرة التي بعثتها الخارجية الانكليزية الى الحكومة الألمانية يوم 4 جويلية. لقد قرر مجلس الوزراء الانكليزي في نفس هذا اليوم، بعد دراسته للوضع السياسي الناجم عن المبادرة الالمانية في اقادير، ابعاد فكرة القيام بمظاهرة بحرية مشتركة، انكليزية فرنسية، كما اقترحت ذلك حكومة باريس، في نفس الوقت الذي قرر فيه اخطار الحكومة الألمانية عن طريق سفيرها بلندن بموقفها من المسألة. لقد أكدت انكلترا بكونها تعتبر نفسها طرفا معنيا في المسألة بسبب التزاماتها ازاء فرنسا من جهة ومن أجل حماية مصالحها من جهة أخرى «وعلى ذلك فلا يمكن لنا أن نقبل أية تسوية تتم بدون مشاركتنا». قدم الألمان توضيحات عن مبادرتهم لانكلترا والى جميع الدول الموقعة على وثيقة مؤتمر الجزيرة في المذكرة التي سلموها لهاته الدول يوم أول جويلية. وخلال الاتصالات التي تمت بينهما عن طريق سفيريهما أوضح الألمان عدة مرات ان القضية تخص فقط فرنسا وألمانيا وحدهما. ثم أصبح هذا الموقف موقفا فرنسيا ألمانيا مشتركا عندما بدأت المباحثات بينهما.

وفي الحقيقة فان انكلترا لم تكن محقة في موقفها المطالب بالاشتراك في المفاوضات. ذلك أنه سبق لها أن تنازلت عن نفوذها السياسي في المغرب لصالح فرنسا منذ عام 1904 . ومصالحها الاقتصادية يؤمنها تعاقدها الثنائي مع كل من فرنسا واسبانيا من جهة ووثيقة مؤتمر الجزيرة من جهة أخرى. ولقد أعلم كل من الفرنسيين والالمان أنه ليس في نيتيهما المساس بهاته المصالح سواء بالنسبة لانكلترا أو بالنسبة للدول الأخرى الموقعة على معاهدة الجزيرة. ومن ناحية أخرى فإن هاته المفاوضات الجارية ليست الأولى من نوعها بين ألمانيا وفرنسا. لقد جرت محادثات حول المغرب استمرت عدة شهور قبيل الحملة الفرنسية على مدينة فاس. ولقد اعترف اسكويث نفسه في التصريح الذي ألقاه في مجلس العموم يوم 6 جويلية بخصوصيات العلاقات الفرنسية الألمانية حول المغرب مضيفا فقط رغبة بلاده في أن تكون طرف في هذه المباحثات[67] وعلى ذلك فلم يكن الدافع لهذا التصريح تجاهل المانيا للمراسلة الانكليزية كما زعم اللويد جورج وانما كان دافعه رغبة لندن في أن يكون لها مقعدا على مائدة المفاوضات الجارية.

وعشية صدور هذا التصريح ، عاد كاتب الدولة للخارجية الانكليزي، تأكيد هذه الرغبة، وللمرة الأخرى، في لقاء طويل جمع بينه وبين سفير ألمانيا يوم 21 جويلية[68]. أما فيما يتعلق بطبيعة الالتزامات الانكليزية ازاء فرنسا فإن تصريح 8 أفريل 1904 يلزم الدولتين بتبادل الدعم الدبلوماسي في حالة ما اذا واجهت مشاريعها في كل من مصر والمغرب معارضة من طرف أو من أطراف أخرى.

وبخصوص البنود السرية الملحقة بهذا التصريح فانها تنص فقط على عدم الاعتراض على بعضيهما في حق فرض الحماية على منطقتي نفوذهما ـ فرنسا على المغرب، وانكلترا على مصر ـ وهو الالتزام الذي أشار اليه الوزير الأول الانكليزي في خطابه أمام مجلس العموم والذي علق عليه بكون البرلمان يعرف طبيعة هذا الالتزام. ولم يرتبط الطرفان بأي تعهد آخر حتى هذا التاريخ[69].

وتأكيد وزير المالية الانكليزي بكون فكرة التصريح كانت فكرته هو وأنها بادرة من عنده وأنه اكتفى فقط بأخذ موافقة زميليه، الوزير الأول وكاتب الدولة للخارجية عليه، هو زعم لا يصمد اذا ما تم فحص الظرف الذي قيل فيه هذا التصريح فحصا دقيقا من جهة، والأخذ بعين الاعتبار ذلك التخصص والانضباط الذي كان تقليدا راسخا في الوزارات البريطانية ومن المعروف أنه قبل هذا التصريح بيومين كانت الخارجية الانكليزية قد طلبت من فرنسا موافاتها بإجابات محددة ونهائية حول عدد من المقترحات التي عرضتها عليها، ليتم دراسة الموقف على ضوئها من طرف مجلس الوزراء ، والذي اجتمع بالفعل يوم 21 جويلي. وفي نفس هذا اليوم اجتمع السيد ادوارد قري، طويلا بالسفير الألماني [70]. وفي اليوم التالي كان تصريح اللويد جورج. ومن الصعب في ظل هذه الظروف الاقتناع بما قاله اللويد جورج. ويضاف الى هذا محتوى ما قيل في التصريح لا يعدو كونه تكرارا لما سبق أن أعلنه كاتب الدولة للخارجية والوزير الأول. فللويد جورج أضاف لذلك فقط نبرة حادة اللهجة بدون أن يعمد الى تسمية جهة أو طرف[71].

إن تكالف الحكومة الانكليزية للويد جورج بالضرب على الطاولة كانت عملية مدروسة. فوزير المالية في انكلترا يأتي في المرتبة الأولى بعد رئيس الوزراء من حيث المكانة والاعتبار. ومن ناحية أخرى، فكلامه في السياسة الخارجية أقل الزام للحكومة

من كلام كاتب الدولة للخارجية. وهذان الاعتباران هما اللذان رشحا وزير المالية للقيام بهذا الدور[72].

لقد أسندت لبعض الصحف الانكليزية ـ والتي سارت على خطاها كل الصحف الفرنسية ـ مهمة توجيه هذا التصريح العام والمطلق وجهة معينة أي نحو ألمانيا مما دفع هاته وجعلها ترد على هذا التحدي.

2 ـ رد فعل المانيا:

في اللقاء الذي جمع بين قري ومتيرنيخ سفير ألمانيا بلندن يوم 21 جويلية عبر كاتب الدولة للخارجية عن قلقه لسير المفاوضات الجارية في برلين والتي يتوقع فشلها الذي سينجم عنها، في رأيه، وضعية جد محيرة «لقد التزمت الحكومة الانكليزية موقف التحفظ آملة توصل الطرفين الى اتفاق يحدد قاعدة للتفاوض تكون مقبولة، غير أن المطالب الالمانية، كما أوردت ذلك الصحف لن تقبل لا من طرف فرنسا ولا من طرف أية جهة أخرى. وبناء على هذا فالحكومة الانكليزية تريد معرفة ماذا سيكون عليه موقف برلين في حالة فشل المفاوضات، وبكون ميناء أقادير هو ميناء مغلق لا يمكن لاية دولة الاستقرار فيه بدون موافقة الدول الأخرى»[73]. بهذه الإشارة فان الحكومة الانكليزية لم تقفل أبواب المغرب في وجه الألمان وانما تريد أذا ما رغب هؤلاء في الاستقرار بأقادير أن يتم ذلك عن طريق مؤتمر تحضره جميع الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة أو تكون طرفا ثالثا في المفاوضات الفرنسية الألمانية.

فمخاوف انكلترا يكمن في احتمال قيام الألمان بتحويل هذا الميناء الى قاعدة بحرية وسعيها الى عقد مؤتمر أو المشاركة في المفاوضات يهدف الى أخذ ضمانات من الألمان بهذا الشأن. ومن المفيد الملاحظة أن هذا التصريح الذي أدلى به قري للسفير الألماني كان قد وقع بعد أن أخطرت انكلترا بموقف فرنسا الحازم بكونها لن تقبل بأي حال من الاحوال فكرة استقرار الالمان في أي جزء من المغرب. ولقد رد السفير الألماني على تساؤلات قري بالتأكيد على أن حكومته ليست لها أية نية للمساس لا بالحقوق ولا بمصالح انكلترا في هاته البلاد «ان ارسال باخرة ألمانية الى أقادير قد أوجد في نظركم وضعية تتطلب من زاوية المصالح الانكليزية توضيحات

واستفتسارات ، واذا كانت وحدة الاراضي المغربية تهمكم الى هذا الحد كان عليكم أن تطلبوا هذه التوضيحات والاستفسارات من فرنسا أولا. ان احتلال الشاوية والانتشار في دواخل المغرب يشكلان قطعا أكثر من المبادرة الألمانية ، تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للمغرب»[74].

وعندما أبلغ مترنيخ حكومته بانشغالات الانكليز بخصوص موقف برلين حيال أفادير في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا أسرع كيدرلين في الحين إلى طمأنة لندن بهذا الصدد. لقد أبلغ مترنيخ حكومة انكلترا تعليمات حكومته بهذا الخصوص اثر اللقاء الذي جمع بينه وبين قري يوم 24 جويلية. وخلال هذا اللقاء لم يشر السفير الالماني، لا من قريب ولا من بعيد، الى تصريح اللويد جورج ويبدو أن السبب في ذلك يعود الى ان الخارجية الالمانية بعثت بتعليماتها الى مترنيخ قبل ان تطلع على تصريحات وزير المالية الانكليزي[75]. (والتي أدلى بها مساء يوم السبت 22 جويلية) ولكن عندما طلب كاتب الدولة للخارجية من السفير الألماني السماح له باستخدام تصريحات حكومته بخصوص أفادير أمام مجلس العموم فإن هذا الأخير طلب مراجعة حكومته بهذا الخصوص. لقد تحصلت الخارجية الألمانية على تصريحات اللويد جورج يوم 24 جويلية وأبرقت في الحين بتعليمات جديدة الى السفير الذي كلف بإبلاغها في الحين للخارجية الانكليزية[76].

وفي اليوم التالي (25 جويلية) التقى السفير الألماني بالسير ادوارد قري وقرأ عليه تصريحين: حول خطاب اللويد جورج وحول موقف المانيا في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا[77].

وبالنسبة للموضوع الأول: «فان قسما كبيرا من الصحافة الانكليزية وكل الصحف الفرنسية قد اتخذت من خطاب اللويد جورج ذريعة لشن هجومات عنيفة ضد المانيا... لقد تقدمت المانيا بافتراحات جد معقولة وتتصل بأقاليم ليس لها علاقة لا مباشرة ولا غير مباشرة بالمصالح الانكليزية. ورغم هذا فإنه اذا كان لانكلترا رغبة ما فقد كان عليها أن تعبر عنها بواسطة القناة الدبلوماسية العادية. وبدلا من ذلك فإن الحكومة الانكليزية عمدت الى الادلاء بتصريح علني بواسطة أحد أعضائها والذي يمكن اعتباره في أقل تقدير، بكونه تحذير موجه ضد المانيا وأن الصحف الانكليزية

والفرنسية أبرزته في شكل انذار... ولو كانت نية الحكومة البريطانية هي تعقيد الموقف السياسي وخلط الأوراق والتسبب في حدوث انزال قوات كبيرة في أقادير فإنه سوف لن تختار أسلوبا أفضل من خطاب وزير المالية الذي لا يأخذ بعين الاعتبار، بالنسبة لألمانيا هذه الكرامة ومكانة الدولة الكبرى التي يطالب بها لانكلترا»[78].

والتصريح الثاني هو تأكيد من طرف ألمانيا لموقفها الذي سبق أن أعلنته في حالة فشل المفاوضات مع فرنسا والذي يتمثل في المطالبة بعودة الأمور، في المغرب، الى الوضع القائم السابق كما حددته معاهدة الجزيرة. ومن ناحية أخرى فان الحكومة الالمانية رفضت السماح لوزير خارجية انكلترا باستخدام تصريحها السابق بكونه لم ينزل أحد من بحارتها ولن ينزل أحد منهم في المستقبل في اقادير لعلاقة هذا الموضوع بخطاب اللويد جورج. اذ لو تمت الإشارة الى هاته الضمانات في مجلس العموم لاعتبر ذلك تراجعا من طرف ألمانيا خوفا من «التهديدات» التي تضمنها هذا الخطاب وهو شيء «يتنافى وكرامة دولة كبرى».

لقد دافع قري عن خطاب زميله وزير المالية الذي اعتبره تصريحا معتدلا وبكونه جاء في الوقت المناسب وأنه لا يتضمن أي تهديد لاي أحد ملاحظا في نفس الوقت أن اللهجة الحادة التي تضمنتها التصريحات الالمانية هي التي ستغضب الحكومة الانكليزية[79].

لقد فشل الانكليز في مسعاهم الرامي الى أن يكونوا طرفا في المفاوضات الجارية. كما أن فكرة عقد مؤتمر مرهونة بفشل المفاوضات وهو احتمال ضعيف من جهة وصعب التنفيذ بسبب معارضة ألمانيا مبدئيا لهذه الفكرة وعدم تحمس فرنسا لها من ناحية أخرى. ولقد تجلى فشل هذه المحاولة في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء اسكويث في مجلس العموم يوم 27 جويلية عندما تمنى نجاح المفاوضات الفرنسية الألمانية مؤكدا بأن ذلك ممكنا وأنه يتمنى هذا بكل صدق واخلاص[80]. لقد أوجد هذا التصريح ارتياحا عميقا في المانيا الذي اعتبر بمثابة تراجع عن الموقف المتحرش الذي تبناه اللويد جورج ازاءها[81].

3 ـ تذبذب الدبلوماسية الفرنسية:

ظهر الخلاف في وجهات النظر بين المسؤولين الفرنسيين حول كيفية مواجهة الموقف الذي نجم عن المبادرة الألمانية منذ اللحظة الأولى. وسوف يستمر هذا الخلاف قائما طوال مراحل المفاوضات والى نهايتها. وقد أدى ذلك الى جعل الدبلوماسية الفرنسية تتأرجح بين تيارين في حالة من الشد والجذب مما أثر تأثيرا سلبيا على سير المفاوضات وهددها مرارا بالفشل الذي قد يتسبب في اندلاع أزمة خطيرة بين الدولتين يكون من الصعب تجاوزها. هذه الوضعية جعلت الدبلوماسية الفرنسية تتخبط ولفترة ليست بالقصيرة في حالة من الارتباك والتذبذب، وكادت أن تفقد السيطرة على نفسها لتسلم مقاليد أمورها لطرف ثالث بدون دراية، ولا تقدير صحيح للموقف السليم الذي يخدم حقيقة مصالحها.

فوزير الخارجية دي سلف اتخذ منذ الداية موقفا متشددا من المبادرة الالمانية. ولقد حاول عدة مرات تصعيد الأزمة وتوسيعها يساعده في ذلك كل من هربت رئيس ديوانه وكونتي نائب مدير الشؤون السياسية بالوزارة ..*. ولقد تدارك الموقف رئيس الوزراء كايو، الذي كان من رأيه معالجة المسألة دبلوماسيا وبدون انفعال . وخلال هذه المفاوضات سوف يتبلور الخلاف بين الرجلين ويتعمق أكثر. وفي الواقع فان دي سلف لم يكن الطرف الرئيسي في هذا الصراع ضد رئيس الوزراء وانما كان واجهة على مستوى مجلس الوزراء. للصراع المحتدم بين كايو وكليمونصو.

لقد كان للموقف الذي اتخذته انكلترا في الاقتراح الفرنسي الرامي الى القيام بمظاهرة بحرية مشتركة، موضوع خلاف في تقدير الموقف الحقيقي لانكلترا بالنسبة لكل من الطرفين. فدي سلف يريد الحصول على دعم انكلترا بأي ثمن حتى ولو كان هذا الدعم لا يخدم مصالح فرنسا الحقيقية، عكس كايو الذي أظهر منذ البداية الحرص على توجيه الدبلوماسية الفرنسية وفق ما تمليه عليها مصالح فرنسا بالدرجة الأولى. كما أظهر استقلالية في معالجة الأزمة مع الألمان بدون الاهتمام كثيرا فيما اذا كان ذلك يرضي الانكليز أو لا يرضيهم. وقد زاد اتجاهه هذا تأكيدا عندما تبين له أن هؤلاء يحاولون الاستفادة من المبادرة الالمانية لخدمة مصالحهم أكثر من اهتمامهم بالإيفاء بالتزامهم ازاء فرنسا[83]. وإذا كان رئيس الوزراء ووزير خارجيته

متفقان على رفض الاقتراح الذي تضمنته المذكرة الانكليزية والمتعلق بفكرة استقرار الألمان في أحد الموانئ جنوب المغرب ولكن فكرة الدعوة لعقد مؤتمر والتي تضمنتها نفس المذكرة كانت محل خلاف بالنسبة للأوساط الدبلوماسية في فرنسا.

فوزير الخارجية دي سلف كان قد تحمس لفكرة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي في حالة فشل المفاوضات في الوقت الذي لم يقاسمه هذا الرأي عدد من الدبلوماسيين الفرنسيين البارزين من بينهم سفير فرنسا في برلين جول كامبون[84]. لقد كان يرى في عقد مؤتمر دولي خسارة كبيرة ستحيق بالمكتسبات الفرنسية في المغرب ولغرض اقناع وزيره بهاته الخطورة وجه له تقريرا مطولا حول الموضوع مبينا في الأخير بأنه ليس لانكلترا صاحبة الفكرة ما تخسر بل بالعكس ، وسوف تكون هي المستفيدة مهما تكن النتائج التي ستسفر عن هذا المؤتمر و«سوف تسترد في المغرب بعضا من النفوذ الذي تنازلت لنا عنه، مقلصة بذلك الالتزامات التي تعهدت بها نحونا في عام 1904... ويبدو لي أن مصلحتنا كما ان كرامتنا كذلك تحتم علينا أن لا نتسرع في قبول فكرة المؤتكر كما تريد لندن ذلك منا، بل يجب أن نعتبرها كمخرج مشرف فقط، في حالة فشل المفاوضات وليس كهدف نسعى الى تحقيقه منذ الآن. لأن ذلك يعني التخلي نهائيا من طرفنا عن فكرة تشييد امبراطورية فرنسية في شمال افريقيا». [85].

كما أعدت المديرية السياسية بالوزارة، من جهتها مذكرة لتقديمها للوزير بينت فيها جميع الخطوات التي قطعتها فرنسا في طريق ابتلاعها للمغرب منذ عام 1902 حتى عام 1911 كما أوضحت فيها كيف استطاعت فرنسا أن تطمس بالفعل السيادة الدولية للمغرب وتهيمن هيمنة مطلقة على مقدراته سواء في المجال السياسي أو المالي وحتى الاداري عندما بدأت تمارس سياسة الادارة المباشرة في المناطق التي احتلتها على اثر الحملة ضد فاس[86]. فالتسرع لقبول فكرة عقد المؤتمر لا يخدم مصلحة فرنسا البتة والاضطرار الى قبول الفكرة تحت ضغط الظروف يمثل تضحية كبرى بالنسبة لها. فالألمان من جهتهم عندما يرفضون فكرة عقد المؤتمر فلأنهم لا يجدون ما يبرره. ذلك أن الأمور في نظرهم واضحة، هناك انتهاك لسيادة دولة مستقلة وتدخل سافر وبالعنف في شؤونها الداخلية. فالمطلوب من فرنسا أن تضع حدا لهاته الممارسات

وتعود الى احترام استقلال المغرب ووحدة أراضيه كما نصت بذلك معاهدة الجزيرة[87]. ان المسألة ستزداد تعقيدا لو تم عقد مثل هذا المؤتمر لان أي حل للأزمة سوف لن يكون سوى على حساب مصالح فرنسا ومواقعها في المملكة.

هذه الاعتبارات ، جعلت دي سلف يتزن وينظر بجدية أكثر الى العواقب التي قد تنجم عن فشل المفاوضات مع المانيا . لكنه لا يزال يأمل الكثير من وراء الدعم الانكليزي الذي يعتقد أنه سوف يجبر الألمان في النهاية الى التقهقر والتخلي عن مطالبتهم بالكونغو. وفي محاولة تعرفه وللمرة الأخرى على موقف انكلترا قبل ان يحدد موقفا نهائيا ازاء مستقبل المفاوضات الجارية في برلين طلب من سفيره بلندن أن يطرح عددا من الأسئلة على كاتب الدولة للخارجية الانكليزي مبينا له أهمية الإجابة التي ستعطي لهذه الأسئلة بالنسبة لمستقبل المفاوضات مع ألمانيا.

لقد أجاب السيد ادوارد قري على السؤال الول فقط من بين الاسئلة الثلاثة التي وجهت اليه وهو المتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر. لقد تساءلت فرنسا فيما اذا كان الانكليز يصرون على الدعوة الى عقد مؤتمر بالرغم من رفض الألمان لهذه الفكرة. أجاب الوزير الانكليزي بالإيجاب، ولكن حول ما هو العمل في حالة رفض الألمان حضور المؤتمر أو قامت بإنزال قوات في أقادير وعن مدى استعداد انكلترا للتعاون عسكريا مع فرنسا لمنع الألمان من الاستقار في هذا الميناء، فإن قري تحفظ ولم يرد الاجابة على هذه الأسئلة متذرعا بكونه لم يستشر زملائه الوزراء. مردفا أنه حسب رأيه، لم يحن الوقت بعد لمواجهة مثل هذه الاحتمالات. اذ أن الاتفاقات السابقة لأوانها والتي من الممكن أن يكتشف أمرها سوف تؤثر سلبيا على المفاوضات الجارية. ويلخص السير ادوارد قري الموقف من وجهة نظره في العبارة التالية: «ان أي احتجاج بدون أن يكون مدعما بباخرة حربية يكون عديم الجدوى وارسال باخرة حربية هو نذير باندلاع الحرب»[88]. وعبثا حاول بول كامبون، سفير فرنسا بلندن، الحصول على موافقة مبدئية للقيام بتنظيم مظاهرة بحرية مشتركة في جنوب المغرب في حالة استقرار الالمان في أقادير، ولكن بدون جدوى. وأقصى ما تمكن الوصول اليه هو الحصول على وعد من قري بكون حكومته ستقوم في حالة قيام الألمان بالانزال في أقادير بارسال مذكرة الى الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة مطالبة اياها بالعمل «من

أجل العودة الى الوضع الذي كان قائما في المملكة»[89] وفي لقاء جديد مع سفير فرنسا في اليوم التالي (29 جويلية) أكد كاتب الدولة للخارجية رغبة حكومته في أن ترى المباحثات الجارية تصل الى نتيجة ، حاثا في نفس الوقت الفرنسيين على ضرورة تقديم تنازلات مرضية لتحقيق هذا الاتفاق «يمكن أن تظهروا سعة وكرما في تنازلاتكم في الكونغو كأن تتخلوا عن ليبرفيل مثلا بشرط الحصول من الألمان على الاعتراف لكم بحقوق تسمح لكم بإقامة محمية بمعنى الكلمة»[90].

لقد وجدت الدبلوماسية الفرنسية نفسها منذ يوم 16 جويلية، وهو اليوم الذي تقدم فيه الألمان بالشروط التي يقترحونها للتسوية أمام اختيارين ، أما الاستمرار في التفاوض على أساس القاعدة التي تقترحها ألمانيا أو رفض هاته الشروط وتحمل كل العواقب التي قد تنجم عن هذا الموقف بما فيها احتمال حدوث الصدام بين الدولتين . على مستوى الخارجية كما على مستوى رئاسة مجلس الوزراء فان الشروط التي اقترحها الالمان اعتبرت غير مقبولة ولا يمكن أن تشكل قاعدة للتسوية. وقبل أن يتم تحديد الموقف الذي ستتخذه عمدت فرنسا الى استشارة حلفائها وأصدقائها للتعرف الى أي مدى يمكن الاعتماد على مساعدتهم في حالة تأزم الموقف ووصوله الى مستوى من الخطورة يهدد بالانفجار.

لقد عبرت روسيا عن موقفها منذ البداية بكونها تعتبر القضية لم تعد تكتسي خطورة بعد أن أعلن الألمان بكونهم لا ينوون الاستقرار في المملكة المغربية وان المشكلة يمكن أن تحل بمنحهم تعويضا مرضيا في افريقيا. ولم يغيروا الروس موقفهم هذا حتى عندما أفصح الألمان عن شروطهم التي اعتبرتها سان بطرسبورغ لا تتعدى مجرد المطالبة بحق القهوة أي «البقشيش».

ففي اللقاء الذي جمع بين كايو اسفولسكي يوم 25 جويلية عبر السفير الروسي عن دهشته لموقف فرنسا الرافض للمطالب الألمانية في الكونغو «أن تخلي الألمان عن المغرب هو في حد ذاته انتصار كبير بالنسبة لكم. وسيصبح لديكم في افريقيا الشمالية أجمل امبراطورية يمكن تصورها. ومع ذلك فانكم تساومون حول البقشيش الذي طالبت به الامبراطورية الجرمانية. وفي الحقيقة، انني لا أفهمكم»[91]، وعبثا حاول كايو اقناع السفير الروسي بكون ما تطالب به ألمانيا ليس

مجرد بقشيش وانما هو ثمن مرتفع جدا مقابل تنازلها عن المغرب وهو بلد ليس في حوزتها وليس لها أية حقوق تزيد على ما لأية دولة أوروبية أخرى «وعلى كل حال، أجاب السفير الروسي، بأنه من واجبي أن أقول لكم بأن روسيا لا يمكن لها أن تخوض حرب من أجل الكونغو. اننا سوف نقف الى جانبكم، ربما، عندما يتعلق الأمر بالمغرب وهو شيء في حد ذاته صعب ، أما من أجل قضية بقشيش حتى ولو كان معتبر الى حد ما، فإننا لا نستطيع أن نكون الى جانبكم»[92].

إن موقف الحلفاء والأصدقاء وكذلك عدم الثقة في كفاءة البروقراطيين الملتفين حول وزير الخارجية وفي قدرتهم على تسوية الأزمة مع ألمانيا تسوية دبلوماسية مرضية، الى جانب ادراكه بكون الجيش الفرنسي ليس مستعدا لخوض الحرب ضد ألمانيا منفردا[93]. جعلت رئيس الوزراء يقرر التدخل في هاته المفاوضات والعمل بكل جد ومثابرة للوصول بها الى نتيجة تحقق تسوية مع المانيا بدون الأضرار بمصالح كلا الطرفين.

وفي اطار هذا الانشغال تندرج تلك الاتصالات السرية ـ التي أطلق عليها خصوم رئيس الوزراء اسم المفاوضات السرية الجانبية[94]، التي حاول كايو عن طريقها تسوية الأزمة بين الدولتين.

جاءت المبادرة بهذه الاتصالات من ألمانيا. فمستشار السفارة الألمانية في باريس دي لانكين هو الذي اتصل بأحد رجال الأعمال الفرنسيين، فوندر، الذي يعرف علاقاته مع بعض المسؤولين في الحكومة الفرنسية ومن بينهم رئيس الحكومة نفسه؛ وطلب منه المقابلة. وقد أدرك فوندر الغرض من وراء هذه المبادرة . وقبل أن يتصل بالدبلوماسي الألماني، اتصل برئيس الوزراء ليستأذنه ويستطلع رأيه ولقد رحب هذا الأخير بالفكرة وشجعها[95].

ففي مساء يوم 25 جويلية التقى المتفاوضان ، ولقد دخل دي لانكين في الموضوع مباشرة، فالألمان يريدون الحصول على الكونغو البحري[96]، مقابل تنازلهم على مستعمرة الطوغو. وقد رد الوسيط الفرنسي على هذا العرض بكون فرنسا تقبل فكرة تبادل الأقاليم ومستعدة للتناول عن أراضي في دواخل الكونغو ولكن ليس عن

تلك التي تقع على الساحل ولا على مدينة ليبرفيل[97]. وخلال هذه المقابلة أكد دي لانكين على الأهمية التي توليها ألمانيا لأن تكون لها واجهة على المحيط، جنوب الكاميرون، وان هذا الشرط هو قاعدة لأي اتفاق.

وعندما عرض فوندر نتيجة مقابلته مع الدبلوماسي الألماني، على كايو، اقترح على هذا الأخير في نفس الوقت ترضية ألمانيا بمنحها شريطا من الأرض يقع جنوب الكاميرون ومستعمرة غينيا الاسبانية ويمتد الى نقطة على الساحل تقع شمال ليبيرفيل. وافق كايو على الاقتراح وطلب من وسيطه أن يعرضها على دي لانكين على أساس أنها فكرة من عنده يمكن أن تحظى بقبول رئيس الوزراء[98].

لقد رحب دي لانكين بالاقتراح واعتبر أنه يمكن أن يشكل قاعدة صالحة للتسوية ملاحظا في نفس الوقت أنه لكي «تتخلى المانيا عن المطالبة بالكونغو البحري فيجب أن تعوض عن ذلك بتنازلات واسعة أكثر مما عرضتها فرنسا حتى الآن كأن تتنازل مثلا عن المنطقة الواقعة شمال نهري أليما وأوقوي وتبقى ليبيرفيل بين أيدي فرنسا[99]».

لقد أبدى كايو تحفظا على هذه التطلعات بالرغم من كونه يدرك أن الألمان قد قلصوا مطالبهم بكيفية ملحوظة. فبدلا من كل الكونغو الذي طالبوا به في السابق، ولا يزالون يطالبون به رسميا حتى الآن، فانهم على استعداد لتخفيف مطالبهم لتشمل فقط جزءا من مستعمرة الغابون. ولكنه كان يدرك أن تنازلا اقليميا واسعا في هذا الجزء من الكونغو سوف يواجه معارضة شديدة في فرنسا، رغبة منه في تجنب هذه العقبة وتمكين المفاوضات في نفس الوقت من الوصول الى نتيجة ، طلب من وسيطه أن يعرض على الدبلوماسي الألماني فكرة ترضية حكومته في ميدان آخر غير الكونغو.

وكان رئيس الوزراء يفكر، وهو يطرح هذا الأقتراح، في شركة سكة حديد بغداد. ذلك أن الألمان سبق أن أبدوا رغبة، بطريق غير مباشر، لشراء أسهم هاته الشركة أو على الأقل فتح أبواب بورصة باريس أمامها. كان ذلك في بداية شهر جويلية أثناء زيارة قفيني، عضو مجلس الأسياد البروسي ورئيس بنك المانيا، لباريس وكان قد اتصل أثناءها برئيس الوزراء كايو[100]، ولكن مساعيه لم تسفر عن نتيجة.

لقد اعتقد كايو أن الوقت قد حان لربط مسألة سكة حديد بغداد بالمفاوضات الجارية حول الكونغو. ولكن عندما عرض فوندر الفكرة على دي لانكين استبعدها هذا الأخير لاول وهلة ، بدون مراجعة الجهات العليا، مما يوحي بوجود تعليمات مسبقة لديه، حول الموضوع. لقد أصر دي لانكين على اعتبار أن مجال التسوية هو الكونغو وقاعدتها هي تمكين ألمانيا من الحصول على أراضي جنوب وادي السانغا[101] ، لقد شرح وسيط كايو صعوبات ترضية الألمان في هذا المجال مؤكدا أن تسوية تتم بهذا الشكل ستوحي بكون فرنسا تخلت عن الكثير في مقابل لا شيء «بخلاف، لو يتم ادراج اتفاق حول الكونغو في اطار تسوية عامة تشمل جميع الخلافات القائمة بين الدولتين الكبيرتين في افريقيا واسيا»[102].

لقد وجد دي لانكين نفسه مضطرا أمام هذا الاقتراح الجديد الى القيام بزيارة خاطفة الى برلين لاستطلاع رأي رؤسائه . ولقد حرص قبل أن يقل القطار الى برلين أن يحصل على وعد من الفرنسيين بقبول فكرة مد نفوذ ألمانيا جنوب وادي السانغا ولكن بدون جدوى[103].

لم تسفر هاته الزيارة عن أية نتيجة . فالمسؤولون الألمان أصروا على أن يتم الاتفاق أولا على الكونغو وتصلب موقفهم أكثر عندما قرروا سحب مستعمرة الطوقو من التسوية مما سيعقد الموقف أمام كايو الذي اعتبر ان المطالب الألمانية في الكونغو صعبة التحقيق. ونتيجة لذلك قرر وقف هذه الاتصالات السرية مدفوعا لذلك بعدة اعتبارات، وفي مقدمتها ان التسوية الواسعة التي كان يطمح اليها والتي تندرج فيها التسوية الكونغولية لجزء من كل سوف لن تتحقق بسبب موقف برلين، وكذلك بسبب موقف دي سلف ومعاونيه من هاته الاتصالات والتي أدت الى توتير الجو وتعقد العلاقات بين الرجلين. لم يستبعد كايو فكرة وجود مناورة بيتها للالمان والتي كان هدفها بث الخلاف وزرع الشك بين أعضاء الحكومة الفرنسية لاضعاف موقفها في المفاوضات الجارية ، باستعمالهم لشفرة «محروقة»[104]. ومهما يكن الأمر فان رئيس الوزراء فقد الأمل في هاته المفاوضات بعد عودة دي لانكين من زيارته الخاطفة في 18 أغسطس، عندما قرر كايو اشراك الوزارة بكاملها في المفاوضات الجارية مع المانيا.

4 ـ مصاعب كيدرلين:

إن الانطباع الذي خرج به كاتب الدولة للخارجية الألماني من اللقاء الذي جمعه مع السفير الفرنسي يوم 15 جويلية والذي رسم فيه الاطار العام للتعويضات التي تريد المانيا الحصول عليها في افريقيا الاستوائية الفرنسية، هو أن الفرنسيين اعتبروها مطالب مجحفة. فجول كامبون «كاد يقع من على مقعده عند سماعه لهاته المطالب». معلنا بكونها لا يمكن قبولها وبأنه من العسير على أية حكومة في فرنسا أن تقبل التنازل ولو على جزء من الكونغو اذ سيكون من الصعب عليها أن تدافع على موقفها أمام البرلمان[105]. ومن هنا فأنه سيكون من الصعب ان لم يكن مستحيلا الحصول على الكونغو بدون تنازلات اقليمية من طرف ألمانيا والتي ستكون بطبيعة الحال أقل من التنازلات التي سيتقدم بها الفرنسيون . ولكي تتمكن من الحصول على نتيجة في هذا المجال يجب أن تتظاهر بالحسم والصلابة في الموضوع مهما تطلب ذلك من وقت. ذلك أن المفاوضات هي المخرج الوحيد المشرف للمشكل بالنسبة لألمانيا[106].

ان احتمال تطويل المفاوضات لم يكن مهضوما لدى الامبراطور. فعند تلقيه للتقرير الذي بعثه كيدرلين اثر مقابلته مع كامبون يوم 15 جويلية أصيب بنوع من خيبة الأمل. ففي اعتقاده أنه يكفي الاعلان للفرنسيين بكون المانيا ليست لها أية نية في الاستقرار في المغرب ولا تسعى للحصول على أي مكسب اقليمي في هاته البلاد ليسارع هؤلاء ويقدموا كل التنازلات التي تطلبها المانيا في افريقيا الاستوائية. لقد تولد لديه هذا الاعتقاد من خلال التقارير التي بعثها له مبعوث خاص كان قد زار باريس خلال شهر ماي المنصرم. ففي احدى هاته التقارير أكد د. لبروك «بأن الفرنسيين سوف يمنحون لنا كل ما نريده منهم في المجال الاستعماري ومليار فرنك نقدا اذ نحن طلبنا ذلك»[107] ، فالامبراطور يرى ان المفاوضين الألمان أضاعوا وقتا ثمينا في الأنتظار مما مكن فرنسا «من استرداد أنفاسها بعد المفاجأة. وتجد الوقت الكافي «لطلب النصح والمشورة من سان بطرسبورغ ولندن. وبتحريض من هاته الأخيرة فهي الآن تتكلم معنا بتعال وتخاطبنا من فوق[108]». لقد كان يرى أنه كان على المانيا أن تفصح عن مطالبها منذ البداية، في شهر ماي عندما بدأ الفرنسيون في الاستعداد لارسال

حملتهم لاحتلال مدينة فاس.

هذه الملاحظات التي أبداها قيوم الثاني على سير المفاوضات جعلت كيدرلين يعيد الكرة ليؤكد من جديد في رسالة له للمستشار بتمان هلويكف بأن لا مخرج أمام ألمانيا سوى طريق المفاوضات والتي يجب أن يوضع في الاعتبار بكونها قد تطول بعض الوقت بسبب خوف الفرنسيين من الرأي العام في بلادهم من جهة وبكونه من الصعب على المانيا ان تتقدم بمطالب جديدة في حالة فشلها لأن ذلك سيدخلها في نزاع مع دول أخرى «فالمطالبة بالعودة بالأمور في المغرب الى الوضع القائم السابق يلزمنا بمطالبة الفرنسيين بالانسحاب من الدار البيضاء. وهو موقف لن يؤيدنا فيه أحد». [109] كما لا يمكن لالمانيا أن ترضى بأجزاء من الكونغو مهما كانت غنية بالمطاط والعاج بل يجب عليها أن تسعى لتتمكن من مجاورة الكونغو البلجيكي، لان ذلك سيمكنها من الاتصال عن طريقه بمستعمراتها في شرق افريقيا من جهة ولكي يكون لها الحق في الحصول على نصيب منه اذا ما طرأت هناك ظروف تستلزم تقسيمه بين الدول، وإذا ما أصرت فرنسا «على رفض مطالبنا فلن يسعنا في هاته الحالة سوى أن نعلن لها بأنه لم يبق أمامنا سوى المطالبة بالعودة و بالأمور الى الوضع القائم السابق كما حددته معاهدة الجزيرة وتحديد الأجل الذي يتم فيها جلائهم عنه بما فيها مدينة الدار البيضاء[110]. مؤكدا في ختام رسالته اعتقاده الجازم بأن هذا هو الأسلوب الذي يمكن المانيا من الحصول على ما تطلبه وهذا هو رأيه في متابعة المفاوضات مع فرنسا. ملاحظا بأنه اذا لم تجد وجهة نظره هاته قبولا لديه ولدى الامبراطور فانه يطلب أن يعفى من مهمته كمفاوض ومن المنصب الذي يشغله كذلك [111].

لقد سارع بتثمان هلويك الى طمأنة كيدرلين مؤكدا بكونه سيقف الى جانبه ويدافع عن وجهة نظره أمام الامبراطور وان ذهابه سيؤدي به حتما هو الآخر الى الاستقالة من منصبه كمستشار.

وقبل أن يفجر الأزمة في وجه الامبراطور أراد المستشار أن يدرس الموقف من جديد مع كاتب الدولة للخارجية. لقد تم في هذا اللقاء استعراض موقف المانيا من السياسة الفرنسية في المغرب منذ مؤتمر الجزيرة حتى احتلال مدينة فاس. ولقد بين كيدرلين انه كان من الصعب على هؤلاء ان يلتزموا بالخطة التي حددوها للحملة

بدقة. فخروجهم عنها أعاد حرية الحركة لألمانيا في هاته البلاد ولقد اخطر الفرنسيون بذلك في حينه. كما ان فكرة المطالبة بتعويض اقليمي لم يكن من الممكن طرحه قبل جملة فاس. «ولو أننا طرحناها في شهر ماي لكان الفرنسيون قد ضيقوا تحركهم في المغرب الى أضيق الحدود ورفضوا كل تعويض» [112]. ولقد جدد كيدرلين خلال هذا اللقاء طلب الاعفاء من منصبه اذا لم تحظ خطته بموافقة الامبراطور. لقد استطاع المستشار اقناع قيوم الثاني بوجهة نظر كيدرلين. وفي 21 جويلية فوّض هذا الأخير، مرة أخرى ، لمتابعة التباحث مع الفرنسيين في اطار الخطة التي وضعها.

5 ـ المنفذ الشاق:

التقى المتفاوضان الفرنسي والألماني يوم 29 جويلية في برلين في جو مليء بالحساسية والحذر والتشكك. لقد خيم هذا الجو المكدر على اللقاء بين الرجلين وخاصة من الجانب الألماني. بدأ جول كامبون بتقديم مقترحات حكومته فيما يتعلق بالتعويضات الاقليمية: ففرنسا مستعدة للتنازل عن أجزاء من افريقيا الاستوائية شرقي الكاميرون مقابل تنازل الألمان عن الكان المسمى بمنقار البطة (Bec de Canard الواقع على الحافة الشمالية الشرقية من مستعمرة الكاميرون الألمانية. وإلى جانب هذا فقد أعلن ان حكومته مستعدة لتقديم تسهيلات تجارية وجمركية في هذه المناطق لحكومة برلين. أما فيما يتعلق بمستعمرة الطوقو التي عرضها كيدرلين على الفرنسيين فإن حكومة الجمهورية رغم تقديرها لأهمية هذا العرض ولكنها، حرصا على تسهيل المفاوضات وانهائها بسرعة، ترى من الأفضل حفظ هذا العرض وعدم دراسته. وأكد كامبون في هذا اللقاء وللمرة الأخرى أن حكومته ترى عدم امكانية التنازل عن الكونغو «لان البرلمان سوف لن يوافق على ذلك» [113]، مضيفا أنه إذا كانت هذه العروض «رغم أهميتها» لا تحظى بموافقة برلين فإن حكومة الجمهورية ترى من الأفضل البحث. عن يمكن تقديمه للتسوية، في مكان آخر غير الكونغو. لقد رد كاتب الدولة الألماني ان حكومته سبق لها ان قدمت مقترحات وعروض للتسوية وليس هناك ما يضيفه من جديد.

لقد أثار كيدرلين خلال هذه المقابلة ، موقف الصحافة الفرنسية وتعليقاتها

«التحرشية والاستفزازية» حول المفاوضات الجارية مما عكر الجو وشحذ الحساسيات: لقد بالغت في التهديد والتنديد «فهي تنادي وتستغيث بانكلترا. ولقد حذت حذوها الصحف الانكليزية، ثم جاء خطاب اللويد جورج: ان كرامة ألمانيا لا تسمح لها بالتنازل»[114]. وعندما لاحظ كامبون بكونه بدل من وضع الأمور في هذا السياق الذي يجعل التفاهم أمرا مستحيلا فان الأيسر أن يتم البحث عن تسوية مشرفة لبلدين كبيرين، رد كيدرلين بأنه كان «الأولى أن يدرك هذا من قبل بكوننا بلدا كبير». ثم تعرض للأرضية التي ستقف عليها المانيا في حالة فشل المفاوضات ردا على سؤال طرحه عليه كامبون حول هذا الموضوع: ان المانيا ستستند على معاهدة الجزيرة وستطالب باحترامها وتنفيذ ما جاء فيها. وعندما لاحظ عليه سفير فرنسا بأنه يوجد الى جانب هذه المعاهدة الاتفاق الفرنسي الألماني المبرم في شهر فبراير 1909 «حيث اعترفتم لنا بحق السعي على استقرار الأمن وحمايته» «كيدرلين بكون هذا الاتفاق لا يستند على وثيقة الجزيرة وان ألمانيا تعتبره في حكم الملغى «بخرقكم لهذه المعاهدة مرارا وتكرارا وباحتقاركم للمصالح المشروعة للغير»[115].

عند نهاية هذه المقابلة عاد كامبون ليطرح سؤاله للمرة الثالثة حول ما اذا كانت ألمانيا على استعداد للبحث عن تسوية، وقد أظهر كيدرلين استعدادا لمعرفة الأسس التي تقف عليها هذه المقترحات الجديدة.

عرض كامبون مقترحاته الجديدة في الاجتماع الذي عقد بينه وبين كاتب الدولة الالماني يوم أول أغسطس: ففرنسا ترفض دائما فكرة التنازل عن أي جزء من الساحل الكونغولي وانما تقبل التنازل عن أراضي شرقي الكاميرون مقابل الحصول من المانيا على منطقة المعروفة باسم منقار البطة ومنح فرنسا نافذة على نهر ألينوي الذي يعبر الكاميرون. وهذا مطلب جديد تضمنته المقترحات الفرنسية. أما الجانب الجديد في المقترحات الفرنسية فأنها تتمثل في العرض الذي قدمه كامبون بكون حكومته على استعداد لدراسة أمكانية تعويض المانيا بالتنازل لها عن بعض الجزر في المحيط الهادي أو المحيط الهندي اذا ما تم ترضيتها بمنحها «حرية مطلقة في المغرب»[116].

وبطبيعة الحال فلم يكن منتظرا أن تحظى هذه المقترحات بقبول لدس كيدرلين الذي لم يبد حماسا عند استماعه لهذه المقترحات الخاصة بالجزر بالرغم من كونه أجل

رده عليها بعد المشاورات التي سيجريها بهذا الشأن مع زميله وزير المستعمرات ومع الامبريالية. أما بالنسبة للمجال الافريقي فان كاتب الدولة لم يفقدالأمل في هذا الاتجاه.

وقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع أسفرت عن امكانية منح ألمانيا شريطا ضيقا من الأرض شمال ليبيرفيل. وعندما أردف كامبون ملاحظا عندما رأى قلم كيدرلين يتحرك بطواعية كبيرة على الخريطة في هذه المنطقة «بكون الأطماع الالمانية يجب أن تقلص الى أقصى حد في هذا المكان، رد كيدرلين بكون المانيا ترغب في الحصول على «نافذة على نهر الكونغو وأنها تعتبر ذلك عنصرا أساسيا في التسوية»[117].

كان لرد الفعل الذي أبداه المفاوض الفرنسي اثر استماعه لهذا الطلب الألماني الجديد واعلان الاستعداد بعرضه على حكومته في نبرة جعلت كيدرلين يعتقد أن ردّ فرنسا سيكون بالإيجاب أن أضفى على جو المباحثات نوع من الثقة والاطمئنان بين الرجلين. وهذا ما يفسر الموقف المتساهل الذي اتخذه كيدرلين في تقبله لكل المقترحات ذات الطابع السياسي التي عرضها المفاوض الفرنسي بخصوص المغرب، حتى كلمة «الحماية» لم يتردد في قبولها وانما لاحظ فقط أنه يستحسن تجنب استخدامها في وثيقة تعاقدية تعرض على دول أخرى وان تدرج في نص مكمل يبقى سرا بين الطرفين. وافترق الرجلان في جو مفعم بالتفاؤل معتقدين أنهما تمكنا من وضع اليد على أسس التسوية[118].

كان من المتوقع أن تسير المباحثات بعد هذا اللقاء الأخير في اتجاه عملي نحو تحديد وضبط عناصر التسوية بدقة، بين الطرفين، لكن الأمور سارت في غير هذا الاتجاه وعادت الميوعة في المواقف من جديد وبدأ المتفاوضان وكأنهما يدوران في حلقة مفرغة. كيف حدث ذلك؟ ومن المسؤول؟

يبدو أن هناك لبس انزلق بين المتفاوضين حول مسألة الطوقو. فمن جهة المانيا ز فقد اعتبرت أن عرضها لم يحظ بالقبول وطوت الصفحة عن الموضوع خاصة لما لاحظ كيدرلين وجود معارضة شديدة من طرف وزير المستاعمرات ومن طرف الرأي العام الاستعماري في ألمانيا، لهذا الاقتراح. لكن الحكومة الفرنسية عادت لتطالب بهاته المستعمرة شيئا فشيئا بالحاح شديد. ففي التعليمات التي أرسلت الى

كامبون يوم 30 جويلية تم ربط قضية تناول المانيا عن الطوقو بمنحها جزر في المحيط الهادي أو الهندي. ولما كان الجانب الألماني لم يبد حماسا لهذا العرض بل أخذه بتحفظ شديد مما يوحي بالاعتقاد بكونه سوف لن يحظى بالقبول من طرفه، فان التفهم الذي أظهره كامبون في نفس اللقاء بخصوص مطلب كيدرلين الرامي الى الحصول على نافذة على المحيط والأخرى على نهر الكونغو جعلت الألمان يعتقدون أن حكومة الجمهورية لا تربط بين هذا الموضوع وفكرة التنازل برلين عن الطوقو. وهذا الاعتقاد عبر عند كيدرلين في الصيغة العامة التي ختم بها لقاء يوم أول أغسطس باعلانه بأنه تم وضع اليد على أسس التسوية، أي سوف تكون هاته في الغابون والكونغو الأوسط. كما أن التعليمات التي صدرت للمفاوض الفرنسي في 30 جويلية رسخت هذا الاعتقاد، فهي لا تعارض فكرة منح ألمانيا نافذة على الكونغو. ويبدو أن كامبون قد أوصى للطرف الألماني، قبل اللقاء الرسمي مع كيدرلين يوم 3 أغسطس بكون حكومته لا تعارض هذه الفكرة. لكن عندما أبلغته وزارته بكون عرضها السابق بخصوص هذه النقطة الأخيرة هو لمجرد اقتراح للدراسة والتقدير وليس بغرض طرحه على الألمان الآن، وجد نفسه في موقف في غاية من الحرج والدقة. ولقد اضطر الى مكاتبة رئيس الوزراء كايو لتبين الموقف النهائي لحكومته بخصوص هذا الموضوع [119]. وعندما رفض الألمان العرض المتعلق بالجزر المحيطية وجد كامبون الفرصة للسؤال عما هو مصير الاقتراح حول الطوقو. ولقد كان ذلك مناسبة لكيدرلين لسحب هذا العرض رسميا من على مائدة المفاوضات [120]. ولكن ذلك لن يجعل الحكومة الفرنسية تتخلى عن المطالبة بهذه المستعمرة مما جعل المتباحثان يدوران حول نفسيهما بعض الوقت.

في لقاء 4 آغسطس أوضح كيدرلين مقترحات حكومته والتي حددها في المنطقة الواقعة جنوب الكاميرون واذا كان الألمان تخلوا عن المطالبة بالكونغو البحري فانهم اصروا على ضرورة الحصول على المنطقة المحصورة بين نهري لوقوي و ولايما على أن تكون لها نافذة على المحيط عند نقطة تقع بين ليبيرفيل وغينيا الاسبانية مقابل تناولهم على جزء من مستعمرة الكاميرون المعروف باسم منقار البطة. كما طالب كيدرلين بحق الاولوية (الشفعة) الذي تتمتع به فرنسا بالنسبة لمستعمرة غينيا الاسبانية وأسار، بالمناسبة، اشارة خفيفة الى احتمال اختفاء دولة كونغو الحرة مضيفا ان ذلك ان حدث سيكون في المستقبل البعيد مما يستلزم «عدم أخذه بعين الاعتبار الآن» [121]. لم يسفر لقاء 4 أغسطس عن أية نتيجة فالمفاوض الفرنسي أصر على التأكيد بكون حكومته ترفض التنازل عن هاته الأراضي.

لقد أصبح الطوقو يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا التي أصبحت تصر على المطالبة به. فالعرض الذي قدمه كامبون في لقاء يوم 9 أغسطس مع كيدرلين يتضمن المطالبة بالطوقو مع منطقة منقار البطة مقابل حصول المانيا على منطقة في الكونغو الأوسط مع واجهة على نهر الكونغو أو رافده أوبانقي، الى جانب أراض واسعة في مستعمرة أوبانقي ـ شاري ـ تشاد [122]. لكن أمام رفض المفاوض الألماني للعرض الخاص بمستعمرة أوبانقي ـ شاري ـ تشاد، عاد كامبون ليطرح امكانية منح الألمان شريطا من الأرض يبدأ من أويسو في خط مستقيم حتى نقطة على الساحل الأطلسي وجزءا من الأرض في حوض الكونغو شرقي نهر السنغا، مقابل مستعمرة الطوقو دائما.

لم تتقدم المباحثات حتى عندما تحولت اهتمامات المفاوض الألماني، عندما يئس بخصوص الغابون، الى مستعمرة أوبانقي ـ شاري ـ تشاد [123]. لقد وقع الاتفاق في هذه الناحية حول النقطة التي تحد الأراضي التي ستمنح للالمان من ناحية الشرق «عند برج أسل أو عند بنقي» كما أبدى رغبة في الحصول على شريط من الأرض يصل بين بنقي ولوقون. وهدف المانيا من وراء ذلك هو الحصول على الكونغو الأوسط كله تقريبا مع جزء من مستعمرة أوبانقي ـ شاري. ورغم قبول كامبون فكرة رفع هذه المقترحات الى حكومته للنظر فيها، لكنه لاحظ بكونه من الصعب الاعتقاد بكون فرنسا ستقبل بهذه التنازلات بدون المطالبة بالطوقو. ومما سيزيد المباحثات تعقيدا هو تأكيد كيدلين وللمرة الأخرى يوم 15 أغسطس على سحب الطوقو من على بساط المباحثات ليعود الى الاهتمام بالغابون.

ورغم تقليص الأطماع الالمانية في هذه المنطقة على التي أبدتها في السابق. وأصبحت تهدف فقط الى الحصول على جزء من القابون سيسمح لبرلين بالسيطرة على ضفتي نهر السنغا. فإن ذلك لم يؤد الى تقدم المباحثات. ولقد أعلن كامبون من جهته خلال هذا اللقاء بكونه سيسحب مقترحاته السابقة بخصوص مستعمرة أوبانقي ـ شاري ـ تشاد وحوض نهر اللوفون من جهته. لان هذا العرض كان قد قدم في مقابل الحصول على الطوقو وما دام الألمان يرفضون التناول عن هذه المستعمرة فهو من جهته سيسحب عرضه السابق بهذا الخصوص . وبالرغم من التصلب الذي

أبداه الطرفان خلال هذه المقابلة ومع ذلك فان كامبون خرج بانطباع بكون كيدرلين سوف يتنازل في النهاية[124].

غير أن هذا التوقع لم يتحقق. ذلك أنه في لقاء يوم 17 أغسطس سيفاجئ كامبون بعودة اهتمام الطرف الألماني للمرة الأخرى بالقابون ، عندما سمع مخاطبه يعاود الكرة ليطالب مرة أخرى بنهر لايما كحدود جنوبية للمنطقة التي تريد المانيا الحصول عليها في القابون. وكان كيدرلين، في اللقاء السابق، قد اكتفى فقط بامطالبة بضفتي نهر السنغا كحدود لهذه المنطقة ولم يحصل على ترضية مع ذلك. هذا الموقف الجديد للمفاوض الألماني دفع كامبون من جهته من أن يعاود الكرة هو الآخر وبالحاح للمطالبة بالطوقو أو على «أجزاء منها في شكل تعديلات في الحدود». مردفا ان ذلك يمثل أهمية كبرى بالنسبة للرأي العام في فرنسا وسيساعد على الخروج من هذا المأزق الذي انحصرت فيه المباحثات.

لقد اثقل اقحام الطوقو كاهل المباحثات اثقالا شديدا وأصبح يهددها بالفشل المحقق اذا ما استمرت فرنسا في المطالبة بها. وبالرغم من ذلك فأننا نلاحظ ان التعليمات التي أرسلت لكامبون بتاريخ 16 أوت[125] لا تزال تطالب بها. وعندما يطرح المفاوض الفرنسي هذه المسألة مرة أخرى في لقاء يوم 17 أغسطس فان كيدرلين سيشرح له وللمرة الأخرى «بأن هذه المستعمرة أصبحت شيئا مقدسا بالنسبة للرأي العام في ألمانيا»[126]. لا يمكن المساس بها. فاصرار الخارجية الفرنسية على متابعة طرح هذه المسألة وباصرار أكثر كل مرة يثير أكثر من تساؤل[127]، خاصة إذا ما عرفنا عنف الحملة الصحفية التي نظمتها الجمعيات الجرمانية في ألمانيا، ضد فكرة الابتعاد عن المغرب وضد التنازل عن مستعمرة الطوقو، وهي الحملة التي عبأت قطاعات واسعة من الرأي العام ضد كل محاولة تقوم بها الحكومة في هذا الاتجاه. وحتى في داخل الحكومة نفسها، فان وزير المستعمرات اصطدم عدة مرات بكاتب الدولة للخارجية[128]، حول أسس التسوية بصفة عامة وحول فكرة التخلي عن الطوقو على وجه الخصوص. وهدد بالاستقالة اذا حدث ذلك. فلم يكن من المنتظر اذن أن تتقدم المفاوضات ما دامت فرنسا تربط مقترحاتها الخاصة بمنح نافذة على نهر الكونغو مقابل التنازل عن هذه المستعمرة.

ورغبة منه في التأثير على الموقف الفرنسي بالضغط عليه في اتجاه التنازل بوسائل أخرى لاخراج المفاوضات من الطريق المسدود الذي انحشرت فيه، قرر كاتب الدولة الألماني «أخذ إجازة للاستراحة» لقد أخطر زميله الفرنسي بقراره هذا في لقاء يوم 17 أغسطس. وعندما أعلمه كامبون بكونه سينتهز هذه الفرصة لزيارة بلاده «أحرص على العودة يوم 28 ـ علق كيدرلين باسما ـ وبعدها سوف نرى هل نبرم السلم أم نعلن الحرب»[129].

لقد بدا وضاحا للمسؤولين في كلا البلدين أنه لا يمكن الاستمرار في حوار الصم هذا بدون أن ينجم عن ذلك خطر تصعيد التوتر الى مستوى أزمة حادة قد تؤدي الى الانفجار فحرية المناورة بالنسبة لكليهما أصبحت ضيقة للغاية وأي تراجع سيكون على حساب كرامة ومكانة أحد الطرفين لا محالة.

لقد تبنت الدبلوماسية الألمانية موقفا ثابتا منذ بدء المفاوضات والذي يتلخص في الابتعاد عن المغرب مقابل تعويض اقليمي مرضي في أفريقيا الاستوائية. وهذا التعويض المرضي هو الذي ترفض فرنسا من وجهة نظر الألمان، منحه. لكن الدبلوماسية الألمانية لم تفرغ بعد كل ما في جعبتها من أجل الضغط على الفرنسيين والوصول الى تسوية ترضيها. وقاعدة هذه التسوية في نظرها تتمثل في حصولها على منفذ على المحيط ومنفذ على نهر الكونغو. وهو مطلب سبق لكيدرلين أن أفصح عنه عدة مرات ثم تولى دي لانكين غداة «استراحة» المفاوضات التذكير بذلك والتركيز عليه عندما قام بزيارة «عارضة» للخارجية الفرنسة يوم 19 أغسطس[130]. وهي مقتنعة في نفس الوقت، أن الحل الدبلوماسي هو المخرج الوحيد من الأزمة.

أما فرنسا التي وجدت نفسها أمام أمر واقع في جنوب المغرب يحمل من المخاطر على مصالحها وعلى مشاريعها في كل منطقة شمال افريقيا ما لا يمكن تقديره. فقد اضطرت الى قبول فكرة التعويض الاقليمي ولكن تريد تقليص ذلك في أضيق الحدود. وعندما أصبحت المفاوضات في طريق مسدود وتوالت الاشاعات بكون الألمان يعدون العدة لانزال الجنود في أقادير[131]، وموقف الامبراطور الغاضب بسبب قرار كايو بوقف الاتصالات الجانبية مع ممثله دي لانكين وتغيب هذا الأخير عن باريس، اعتبر ان ذلك بمثابة اهانة شخصية وجهت اليه[132]. كل هذه

الاعتبارات جعلت الحكومة الفرنسية تدرس الموقف من جديد للبحث عن مخرج للأزمة.

قرر كايو وضع مقاليد المفاوضات بين أيدي مجلس الوزراء وتولى متابعة سيرها بنفسه أولا بأول. ولقد اعتمد المجلس قاعدة عمل جديدة بالنسبة لسير المباحثات، فبدلا من اللف والدوران حول التعويضات في افريقيا الاستوائية يجب أن يتم تحديد مطالب فرنسا وبدقة فيما يتعلق بالمغرب قبل أي شيء آخر ومن خلال موقف ألمانيا منها، يتم تحديد التعويضات التي ستمنح لها في مقابل ذلك. بالفعل، فقد صادق مجلس الوزراء على مشروع الاتفاق حول المغرب كما صادق كذلك على مقترحات محددة للتعويضات التي ستمنح لالمانيا في افريقيا[133].

(59) أنظر أعلاه.

(60) لقد أكد قري في لقاءاته المختلفة مع سفراء دول الحلف الثلاثي بكون انكلترا سوف تتدخل عند نهاية المفاوضات التي يعتقد أنها ستطول وتتمدد كثيرا قبل أن تصل الى نتيجة. م.خ.ف. المانا م.ج 35، لندن ـ باريس 14 جويلية 1911.

(61) م.خ.ف. ألمانيا م.ج. مج 35 باريس 20 جويلية 1911.

(62) ن.م.

(63) ن.م.

(64) ن.م. = نفس المصدر.

(65) Lloyd George, Mémoires de Guerre, Paris, 1934, t. I, pp. 50-54.
وكذلك م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 36 لندن ـ باريس 22 جويلية 1911.

(66) اللويد جورج، نفس المصدر ص.ص. 31 ـ 52.

(67) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 لندن ـ باريس 6 جويلية 1911.

(68) E. Vermeil, Les origines de la guerre et la politique extérieure de l'Allemagne au début du XXe siècle. in Europe Nouvelle 31 dec. 1927, p. 1744 et suiv.

(69) يذكر اللويد جورج (ص 58) ان هناك التزامات مع فرنسا ذات طابع عسكري وهو شيء غير صحيح، وحول هذا الموضوع أنظر أدناه.

(70) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 36 لندن ـ باريس 25 جويلية 1911.

(71) Tardieu, A., Le Mystère d'Agadir, pp. 459-461.

(72) لم تخف هذه المناورة وهدفها عن الدبلوماسيين الألمان الذين أدركوا مغزاها في حينها، انظر اللويد جورج، ن.م. ص 53. نفس الاعتقاد أورده طارديو (ن.م. ص 462) وهو ذو دراية واسعة بالشؤون الدولية في تلك الفترة.

(73) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 36 لندن ـ باريس 25 جويلية 1911.

(74) عن طارديو، ن.م. ص 461.

(75) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج لندن ـ باريس 26 جويلية 1911.

(76) Kiderlen Waechter, pp. 300-301.

(77) Paul Cambon, Correspondances t. p. 335.

(78) Kiderlen Waechter، ن.م. ص.ص 300ـ301 وكذلك طارديو، ن.م. ص.ص. 463ـ464.

(79) Kiderlen Waechter ن.م. ص.ص. 302ـ303.

(80) م.خ.ف./ألمانيا م.ج. مج 36 باريس 27 جويلية 1911.

(81) ن.م. برلين ـ باريس 29 جويلية 1911.

(82) أنظر اعلاه.

(83) Caillaux Joseph., Agadir ma politique extérieure, pp. 114-115.
وكذلك نفسه، المذكرات، الجزء 2 ص.ص 120ـ122.

(84) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 برلين ـ باريس 24 جويلية.

(85) Caillaux, Agadir, p. 130.

(86) م.خ.ف/المانيا م.ج. مج 36 مذكرة موجهة الى الوزير، باريس 25 جويلية 1911.

(87) م.خ.ف/ألمانيا م.ج. مج 36 لندن ـ باريس 26 جويلية 1911.

(88) م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 36 لندن ـ باريس 28 جويلية.

(89) نفس المصدر.

(90) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 لندن ـ باريس 29 جويلية.

(91) Caillaux, Agadir, p. 142.

(92) كايو، ن.م. ص 143.

(93) ن.م. ص 146.

(94) لقد انكشف أمر هذه الاتصالات في الواقع مباشرة عند بدئها عندما تمكنت مصالح الخارجية الفرنسية من حل شفرة البرقية التي بعثتها السفارة الالمانية الى برلين يوم 27 جويلية والتي تضمنت نتائج الاتصالات الأولى التي تمت بين ديلانكين مستشار السفارة الألمانية في باريس وكايو رئيس الوزراء عن طريق فوندر وهو من رجال الأعمال الفرنسيين الذين لهم مصالح في الكونغو. ففي لقاء بين وزير الخارجية دي سلف وكايو يوم 28 جويلية طلب الأول توضيحات من رئيس الوزراء حول حقيقة هذه الاتصالات وجدواها، وقد برر كايو ذلك برغبته في سبر نوايا الألمان حول مطالبهم الحقيقية في الكونغو لمساعدة المفاوض الفرنسي الرسمي في برلين. ولم تثر هذه الاتصالات ازمة بين كايو ودي سلف في حينها ، ولكنها استقلت فيما بعد ضد رئيس الوزراء الذي اتهم بكونه بمسعاه هذا أضعف موقف المفوض الرسمي في برلين وموقف فرنسا في مجمله ازاء ألمانيا. لقد أوخذ عليه على الخصوص بكونه سمح لنفسه بأن يطلب من الألمان عدم اخطار المفاوض الفرنسي الرسمي، جول كامبون، بهاته الاتصالات كما جاء ذلك في برقية السفارة الألمانية الى برلين، لقد كرس كايو صفحات طويلة للدفاع عن نفسه ودحض هذه الاتهامات في كتابيه: Agadir... ، ص 168 وما بعدها. وكذلك Mes Mémoires الجزء الثاني ص.ص. 147_162.

(95) لم نعثر على أي أثر لهاته الاتصالات السرية لا في الوثائق الدبلوماسية المنشورة ولا في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية. كما ان طارديو لم يشر في كتابه الى هذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد، رغم غزارة مادته بخصوص المفاوضات الجارية ومعرفته لخلفية القضايا الدبلوماسية في عصره بحكم مهنته كصحفي متخصص في الشؤون الدولية وعلاقاته الوطيدة بالأوساط الدبلوماسية في باريس.

لقد اعتمدنا في تناول الموضوع على ما أورده Merimix من معلومات في كتابه Chronique de l'an II, Paris 1912. والذي استقى بدوره معلوماته من الوسيط فوندر ومن أطراف أخرى من بينهم رئيس الوزراء مع الاعتماد كذلك على محاضر جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء مناقشتها للاتفاق المبرم مع المانيا خلال شهر ديسمبر 1911 ومناقشة مجلس الشيوخ لنفس الموضوع في فبراير 1912. وما أورده ميرميكس مع خلاف أساسي بين المصدرين حول طبيعة هاته الاتصالات والهدف منها، فبالنسبة لكايو كانت هذه الاتصالات مجرد جس النبض واستطلاع الأفق لتعزيز جانب المفاوض الفرنسي الرسمي بمده بمعلومات مفيدة حول نوايا الألمان الحقيقية وما أورده ميرميكس يبين أن هناك مفاوضات حقيقية وعروض متبادلة وليست مجرد عملية سبر الأغوار.

(96) الكونغو البحري كان في ذلك الوقت تعبيرا جغرافيا يطلق على الأراضي المطلة على المحيط والاي تقع في كل من الغابون والكونغو الأوسط.

(97) Mermeix ن.م. ص 241.

(98) ن.م.

(99) ن.م. ص 241.

(100) للمزيد من التفاصيل حول هاته الزيارة أنظر Mermeix ن.م. ص 232 وما بعدها وكذلك كايو **أقادير** و «**مذكراتي**» الجزء الأول والثاني.

(101) Mermeix ، ن.م. ص.ص. 244_245.

(102) كايو، **أقادير**، ص 165.

(103) غادر دي لانكين باريس مساء يوم الجمعة 28 جويلية ليعود اليها صبيحة يوم الاثنين 31.

(104) لم يكن كايو متأكدا من هذا الاحتمال الذي أورده. ومما يضعف من قيمته هوما كتبه كيدرلين لأحد مراسليه بكون فوندر هو الذي أخبر السفارة الالمانية باحتراق شفرتها وأنه فعل ذلك مقابل مكسب مادي تحصل عليه ، كايو، ، «**مذكراتي**»، جـ 2، ص 151.

(105) Jackh Ernest, Kiderlen-Waechter d'après ses notes et sa correspondance, trad. Fr., Paris Payot 1926, p. 289.

(106) ن.م. ص 290 وما بعدها.

(107) E. Vermeil ن.م.ص 1744. ان هذا الاعتقاد في الواقع لا يقوم على أساس. فالفرنسيون كانوا يريدون الظفر بالمغرب بأقل ثمن ممكن. وقد اتضح ذلك جليا من رد فعلهم الأول ازاء مطالب ألمانيا وتصوراتهم لإمكانيات التسوية من خلال المقترحات المختلفة التي تقدموا بها والتي ترمي الى ترضية الألمان بتنازلاتهم الاقلمية في الكونغو. وهكذا فهم الموقف كيدرلين، وسيعمد الى توضيحه للامبراطور في اطار عرض شامل للمسألة. (108) ن.م. 109) كيدرلين ، ص 292.

(108) ن.م.

(109) كيدرلين، ص 292.

(110) E. Vermeil ، ن.م. ص 1744 1744. ا

(111) كيدرلين، تقريره للمستشار بتاريخ 20 جويلية ص 292 وما بعدها.

(112) لقد شرح كيدرلين للمستشار أن الفكرة التي كانت لدى الفرنسيين حول التعويضات حتى شهر جوان كانت حول مسائل قليلة الأهمية مثل امكانية مشاركة فرنسا في انجاز سكة حديد بغداد وقبول أسهم هاته الشركة في بورصة باريس. كيدرلين، ن.م. ص 298.

(113) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 برلين ـ باريس 29 جويلية.

(114) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 برلين ـ باريس 29 جويلية.

(115) ن.م.

(116) كانت التعليمات التي أرسلت الى كامبون يوم 30 جويلية تتضمن المقترحات الفرنسية السابقة بخصوص افريقيا الاستوائية مع امكانية تعميم النظام الجمركي الجاري به العمل في حوض نهر الكونغو الى كل افريقيا الاستوائية . وبالإضافة الى ذلك فان وزارة الخارجية الفرنسية أظهرت لاول مرة استعدادها لقبول عرض كيدرلين بخصوص الطوقو، وفي مقابل ذلك تتنازل عن مجموعة من الجزر الواقعة في المحيط الهندي أو على أرخبيل القمر أو على الجزر الاحدى عشرة من مجموعة الجزر المسماة بجزر الماركيز الواقعة في البولينيزيا بالمحيط الهادي كما أظهر الفرنسيون استعدادا لتوسيع تنازلاتهم في شرف الكاميرون حتى ما نني الأسفل في حالة الضرورة القصوى، أو منح شريط من الأرض جنوب الكاميرون من نهر الوسو في خط مستقيم حتى نقطة تقع بين اليبرفيل وغينيا الاسبانية. ونلاحظ ان كامبون لم يعرض على كيدرلين سوى النافذة على الساحل الأطلسي واحتفظ بالعناصر الأخرى للقاءات المقبلة. كما أنه لم يطالب بالطوقو ، وفقا للتعليمات التي زود بها يوم 30 جويلية م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 36 باريس ـ برلين 30 جويلية.

(117) ن.م. برلين ـ باريس 1 أغسطس.

(118) ن.م.

(119) كايو، أقادير، ص. 172 وما بعدها وكذلك طارديو، Le Mystère ، ص 471 وما بعدها.

(120) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36 برلين – باريس 4 أغسطس.

(121) هذه الإشارة الى دولة الكونغو الحرة ستصل أصداها الى بلجيكا وستتزعج هذه الأخيرة لذلك. لقد طالب الأمين العام للخارجية البلجيكي من القائم بالأعمال الفرنسي في بروكسيل توضيحات حول هذا الموضوع. ولقد رد هذا الأخير بكون الخبر مجدر إشاعة رددتها الصحف وانه لا يشك في أن حكومته سترفض أي طلب تتقدم به ألمانيا بهذا الخصوص ولكن حسب علمه لا يوجد هناك لا طلب ولا رفض. ولقد حرص الدبلوماسي البلجيكي على تسجيل هذا الموقف بكون حكومته ترى أن حق الأولوية هذا منح لفرنسا وحدها ولا يمكن أن يكون موضوعا للتنازل والتحويل لطرف آخر تحت أي عنوان كان. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 37 بروكسيل – باريس 6 أغسطس ،لم يعمد السفير الفرنسي الى ابعاد نظر كيدرلين عن الكونغو البلجيكي، بل يبدو أنه تلقى هذه الإشارة بارتياح كما يبدو في التقرير الذي بعث به لحكومته عقب لقاء يوم 4 أغسطس. فكامبون يطرح تساؤلا لوزارته مدعما بموقف محبذ من هولن هوفن الخبير في الشؤون الافريقية الذي أوفدته وزارة المستعمرات الى برلين لمعاضدته في مباحثاته مع الألمان ، مبينا ان اذا كان يتحتم على فرنسا أن تطرح أو تفكر في مستقبل دولة الكونغو الحرة فإنه من المستحسن أن تفعل ذلك الآن قبل طرح الموضوع مع الانكليز الذين لهم هم الآخرون مصالح في هذا الجانب» م.خ.ف/المانيا م.ج./ مج 36 برلين باريس 4 أغسطس. سوف تعمد المانيا الى طرح موضوع حق الأولوية على الكونغو في المرحلة الأخيرة من المفاوضات مما سيؤدي الى عرقلة توقيع الاتفاق لبضعة أيام .

(122) فالتعليمات التي أرسلت لكامبون بتاريخ 7 أغسطس تبين أن فرنسا مستعدة للتنازل عن أراض واسعة في هذه المنطقة والتي قد تصل الى متاخمة السودان بعدما تأكد دي سلف بكون الانكليز لا يعارضون مجاورة الألمان في هذه الناحية. لكنه سوف ينبه سفيره بكونه يجب أن لا يتنازل الا خطوة خطوة «لما في ذلك من ضرر علينا بوضع عددا كبيرا من رعايا المسلمين تحت حكم الألمان». م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 36 باريس – برلين 17 أغسطس.

(123) ن.م. باريس – برلين 13 أغسطس.

(124) ن.م. برلين – باريس 15 أغسطس.

(125) ن.م. مج 37 باريس – برلين 17 أغسطس.

(126) المصدر السابق.

(127) يبدو أن هناك نوعا من المزايدة في اتجاه التشدد تجري بين وزير الخارجية دي سلف ورئيس الوزراء كايو. ذلك أن هذا الأخير آخذ على وزير خارجيته مبادرته المتعلقة بمنح نافذة على الكونغو للالمان مما سيؤدي الى فصل الممتلكات الفرنسية في افريقيا الاستوائية عن بعضها البعض، بدون مشاورة مجلس الوزراء في ذلك. وهذا ما يفسر ربما الحاح الخارجية الفرنسية على ربط هذا التنازل بالحصول على مستعمرة الطوقو أو جزء منها أنظر كايو، أقادير، ص.ص. 171_174.

(128) كيدرلين ، ن.م. ص 303. وكذلك فيرميل، ن.م. ص 1745.

كما صرح دي سلف للسفير الألماني في باريس بأنه اذا ما أصرت ألمانيا على عدم التنازل عن الطوقو، فأنه لا يمكن لفرنسا أن تمنحها نافذة على نهر الكونغو. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 36، 16 أغسطس.

(129) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 37 برلين – باريس 17 أغسطس. لقد علقت الصحافة على هذه الاستراحة بكون المباحثات قد توقفت وذهبت في هذا الاتجاه الى حد القول بأن طبول الحرب بدأت تدق وتوتر الرأي العام في كل من البلدين وخاصة في فرنسا. وربما كان هذا التوتير الاعلامي ورغبة كيدرلين في تفنيده هو الذي جعله

يقوم بزيارة منطقة شامونيكس السياحية بفرنسا للاستجمام.

(130) «بدون هذين المنفذين، أكد دي لانكين لمخاطبيه الفرنسيين، يمكن اعتبار المفاوضات منذ الآن منتهية» م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 37 باريس – برلين 19 أغسطس.

(131) كانت هذه مجرد اشاعات رددتها بعض الصحف. فموقف الألمان ، كما أوضحته الوثائق الدبلوماسية في حالة فشل المفاوضات ، هو مطالبة فرنسا بالجلاء عن المغرب.

(132) ذكر كيدرلين انه عندما استقبل من طرف الامبراطور يوم 18 أغسطس وجده في حالة غضب وكان يرى أنه ليس هناك حل مع الفرنسيين غير الحرب ولكنه استطاع تهدئته. أنظر كيدرلين ص 304. نفس الانطباع خرج به السفير الانكليزي عندما قابله في هامبورغ قبل ذلك ببضعة أيام مما جعل هذا الأخير يعتقد أن المفاوضات مآلها الفشل لا محالة. م.خ.ف.ألمانيا م.ج./مج 37 برلين – باريس 18 أوت.

(133) كايو، أقادير، ص.ص. 179 وما بعدها.

القسم الثالث:

التسويـــة

1 ـ تصفية المسألة المغربية:

في المرحلتين السابقتين من سير المفاوضات تركز اهتمام الطرفين على توضيح مواقعها والسعي لإبراز معالم التسوية بخصوص التعويضات الاقليمية في افريقيا الاستوائية. ولم يتم التحدث عن المغرب الا عرضا وبصورة عامة. ذلك أن الطرف الفرنسي كان قد حصل على ضمانات منذ بدء المفاوضات، بكون ألمانيا ليس لها أي طموح اقليمي ولا سياسي في المملكة المغربية. لذلك كان من الطبيعي أن تتوجه المفاوضات الى الطريق الذي سارت فيه لتحديد المقابل لهذا التنازل الألماني.

لكن بعد أسابيع من المباحثات أدرك الجانب الفرنسي أنه لا يمكن ترضية الألمان في هذا المجال قبل ضبط الاتفاق حول المغرب، تحصل فيه فرنسا على الحرية المطلقة في ادارة شؤون المملكة وتقليص الوصاية الدولية عليها في أضيق الحدود. وعند بداية شهر أغسطس كان الفرنسيون قد حصلوا ليس فقط على مجرد ابتعاد ألمانيا عن المغرب وانما أيضا على مبدأ فرض الحماية عليه والالتزام بعدم التدخل في المفاوضات التي سوف تجريها فرنسا مع اسبانيا لضبط علاقات الدولتين في منطقتي نفوذهما في المملكة بكيفية نهائية[134]. شريطة التزام الفرنسيين باحترام سياسة الباب المفتوح و«المساواة الاقتصادية» بين رعايا الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة بكيفية مطلقة.

قبل منتصف شهر أغسطس أعدت مصالح وزارة الخارجية الفرنسية مشروع اتفاق أولي حول المغرب وعرضته على عدد من السفراء لدراسته وابداء الرأي حول مضمونه وصياغته قبل عرضه على الألمان بصفة رسمية[135].

يتضمن هذا المشروع اثني عشر بندا ومقدمة. وتعلن هاته أن الأحداث التي جرت في المغرب خلال ربيع 1911 كانت قد «بينت ضرورة متابعة الجهد الذي تقوم به فرنسا في هاته البلاد من أجل التهدئة والتقدم». وعلى اعتبار أن ألمانيا لم يعد يهمها الوضع السياسي الذي أصبح عليه المغرب فإن هاته تعترف للحكومة الفرنسية بحقها في مد «يد المساعدة» للحكومة المغربية من اجل اقرار الأمن وادخال الاصلاحات التي تراها ناقصة ومتابعة تنفيذها في المجال العسكري، الاداري، القضائي والاقتصادي والمالي وعلى الأخص الحق في وضع قاعدة للتنظيم المالي الذي من شأنه ضمان مصالح صندوق الدين العام للمغرب[136]، كما تعترف ألمانيا بحق فرنسا في القيام بأي عمل ذي طابع بوليسي على الأراضي المغربية وفي المياه الإقليمية للمملكة وحقها في احتلال أي مكان في المغرب تراه ضروري، واعتراف الألمان بحق الأعوان الدبلوماسيين والقناصل الفرنسيين في حماية رعايا والمصالح المغربية في أراضيها ومستعمراتها. كما تلتزم ألمانيا من جهة أخرى بعدم توقيع أي اتفاق مع المغرب قبل التفاهم مع الحكومة الفرنسية[137]. وأمام تعهد فرنسا بتطبيق مبدأ المساواة المطلقة في المعاملة، بين رعاياها ورعايا الألمان فإن الحكومة الألمانية لن تعارض أي اجراء تقوم بها هاته الأخيرة بهدف تغيير نظام الامتيازات وبنود المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بأشخاص وممتلكات المقيمين الأجانب ومواليهم من المغاربة.

وعندما يتم تنظيم القضاء في المغرب وتتحول صلاحيات المحاكم القنصلية الفرنسية الى السلطات القضائية الجديدة فإن الحكومة الألمانية توافق على تحويل محاكمها القنصلية الى هاته السلطات مع العلم بأن الرعايا الألمان سيتمتعون في ظلها بنفس الحقوق القانونية والاجرائية التي يتمتع بها الرعايا الفرنسيين[139]. وبالمقابل فإن فرنسا سوف تحرص وتسعى من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ولمدة خمس وعشرين

سنة على أن لا تقدم الحكومة المغربية ولا الادارات البلدية في المملكة بفرض أية ضريبة أو مكس أو تحصيل عوائد من أية جهة وفي أي مجال من شأنه المساس بمبدأ سياسة «الباب المفتوح» والمساواة الاقتصادية بين رعايا كل الدول، كما يستخدم نفس هذا المبدأ في تطبيقها للوائح التنظيمية المتعلقة بمختلف هذه النشاطات[140]. كما تلتزم فرنسا كذلك بالحرص والسهر، ولنفس مدة 25 سنة، على احترام الحكومة المغربية في كل ما يتعلق بالأشغال العمومية، الترتيبات المنصوص عليها في الفصل الرابع من معاهدة الجزيرة[141]. كما ينص البند الثامن من المشروع على إلغاء كل الترتيبات المخالفة لهذا الاتفاق بالنسبة للطرفين والمنصوص عليها في الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمغرب. كما يسري هذا الاتفاق على مجموع الأراضي المغربية بما فيها منطقة النفوذ الاسبانية التي هي ضمن الاطار الاقليمي للمملكة المغربية[142].

أثار هذا المشروع عددا من الملاحظات أبداها السفراء الفرنسيون الذين أرسل اليهم. وفي مقدمة هؤلاء بول كامبون سفير فرنسا في لندن[143]، لقد أبدى كامبون ملاحظة مبدئية حول المسحة العامة التي كان يجب أن يكتسيها مشروع الاتفاق ونوع الصياغة التي يجب أن تعتمد في وثيقة مثل هاته والتي يجب أن تكون صياغة مرنة تضمن الحصول على المطلوب بدون صدم الطرف المقابل واستفزازه مما يتطلب مرونة كبيرة وبراعة في الأسلوب. فالوثيقة لن تعرض فقط على ألمانيا، وانما سوف تعرض كذلك على الدول الأخرى والتي يطلب منها أن تتجرد وتتنازل عن بعض الامتيازات التي تتمتع بها في المغرب. فإظهار الرغبة في تصفية معاهدة الجزيرة والتعبير عن ذلك بأسلوب مباشر صريح هو عمل من شأنه أن لا يسهل الأمور بل سيعقدها. كما ان استعمال كلمة «الحماية» بتعبير صريح وإعلان الرغبة في الغاء الامتيازات هو شيء من شأنه أن يزعج الدبلوماسية الأوروبية في هذه الآونة.

كما لاحظ بول كامبون بكون صياغة المقدمة هي صياغة برلمانية وليست دبلوماسية ذلك أنه «عندما تعلن دولة كبرى بأنها أصبحت ترى أنه من الضروري القيام بأي عمل فلا يجوز لها أن تعمد الى الاكثار من التأكيدات على ذلك، فهذا

من شأنه أن يضعف من قيمة وأبعاد تصريحاتها». كما لاحظ كامبون، ان البند الثاني من المشروع يتجاهل تجاهلا تاما الإشارة الى المخزن أو الى السلطان فهو يتجاوز إطار الحماية الى الغزو والضم. وإذا كان من الضروري أن يضم نص الاتفاق مع ألمانيا عناصر حركية تهدف الى تهيئة الأوضاع لتمكين فرنسا، بعد فترة من الزمن، من تصفية الوصاية الدولية على المملكة لصالحها، لكن يجب أن يراعى اختيار أسلوب مرن ولين لتحقيق هات الغاية، وبعد أن أنهى ملاحظته بكون صياغة المشروع تتسم في مجملها «بخشونة مقفرة» أوصى بإعادة صياغة المشروع بكامله[144].

تم إعادة صياغة المشروع وتم مناقشته بندا بندا في اجتماع مصغر لمجلس الوزراء بحضور سفراء فرنسا في برلين، لندن وروما. لقد دار النقاش على وجه الخصوص حول المطالبة بالغاء نظام الامتيازات في المغرب. لقد اعتبر كل من جول كامبون وأخيه بول، ان هذا الاقتراح صعب التحقيق ان لم يكن مستحيلا. فألمانيا سوف لن تقبله، كما أن الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة سوف لن ترضى بالتخلي عن نظام تجد فيه كل الضمانات لرعاياها ومصالحهم خاصة وأنه لا يزال ساري المفعول في الدولة العثمانية وفي مصر التي هي تحت الاحتلال الانكليزي منذ قرابة الثلاثين سنة.

غير أن هذه الاقتراحات لم تقنع وزير الخارجية الذي أصر على أن يدمج في المشروع مبدأ المطالبة بتصفية نظام الامتيازات. لقد أقر مجلس الوزراء في النهاية هذا الاقتراح وأدرج في مشروع الاتفاق. ولقد ترك لوزير الخارجية، في نفس الوقت، حرية التصرف وسحب الاقتراح ان وجد معارضة شديدة من طرف المانيا وتحفظ ملحوظ من طرف الانجليز[145].

وإذا كانت صياغة المشروع قد عدلت فإن محتوى بنوده بقيت على ما هي عليه تقريبا. لقد أصبح المشروع الجديد يضم 14 بندا بما فيها البنود الخاصة بالتنازلات الإقليمية[146]، لقد نصت التعليمات التي وجهت لكامبون في برلين على أن يبدأ بالتفاوض أولا حول المغرب وتقديم مشروع الاتفاق الى مفاوضه الألماني كيدرلين. ولن يتم تناول مسألة التعويضات الإقليمية الا بعد الاتفاق حول المغرب. «إن موقف حكومة الامبراطورية من المشروع أو على الأقل في أحكامه الأساسية هو الذي

سيحدد موقف الحكومة الفرنسية من التنازلات الاقليمية التي تنوي منحها»[147].

لم تتوقف الاتصالات بين الحكومتين أثناء فترة «الاستراحة» ولقد استشف كل من الطرفين الرغبة الموجودة لدى الطرف الآخر في انجاح المحادثات والوصول الى نتيجة. وبالفعل، لقد انعكست هاته على جوّ اللقاء الأول عندما استئنفت المحادثات الرسمية بين الطرفين يوم 4 سبتمبر.

كان موقف كيدرلين من المشروع إيجابيا بصفة عامة «لقد بدا الى ـ سجل كامبون في تقريره الى باريس ـ مقتنعا بضرورة قبول مشروعنا حول المغرب في خطوطه الرئيسية، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الاداري والاقتصادي والمالي في الامبراطورية المغربية، وكذلك بالنسبة للاحتلال العسكري والأحكام الخاصة بالجمارك وانجاز المشاريع الكبيرة وإدارة مؤسسات الدولة. كما أبدى بعض التحفظات على النقاط التالية: مدة 30 سنة بالنسبة لحرية التجارة، والتمثيل الدبلوماسي والإصلاح القضائي. كما ثار بحدة بخصوص الفقرة المتعلقة بوضعية الموالي الألمان في المغرب»[148]. كما قبل كيدرلين الاقتراح المتعلق باعلان الحماية على المملكة وتعهد بعدم تدخل الحكومة الالمانية في المفاوضات الفرنسية الأسبانية المقبلة ولكنه لاحظ أن هذين التعهدين يستحسن أن يسجلا في وثيقة تعاقدية سرية يتبادلها الطرفان[150]. وفي ختام اللقاء أعلن كيدرلين لمخاطبه الفرنسي أن موقف حكومته النهائي من مشروع الاتفاق سيتحدد بعد أن يقابل المستشار ودراسة هاته المقترحات معه.

لقد رد الألمان على المقترحات الفرنسية بإعداد مشروع مقابل في ثمانية عشر بندا عرض على كامبون يوم 7 سبتمبر، وهو في مجمله يتبنى لحسابه الترتيبات الأساسية للمشروع الفرنسي مع إضافات بنود وتعديلات في الصياغة تركز على الخصوص على ضمان المساواة الاقتصادية بين رعايا الدولتين في المملكة المغربية والتأكيد على دور بنك الدولة المغربي كما حددته معاهدة الجزيرة. كما تتعارض هذه التعديلات مع المشروع الفرنسي في بعض النقاط الهامة: كالإصلاح القضائي ووضعية الموالي الألمان وخطوط السكك الحديدية في المملكة[149].

بخصوص الإصلاح القضائي فإن الحكومة الألمانية تقترح أن يكون ذلك على

نمط المحاكم المختلطة في مصر. وتتعهد ألمانيا بالموافقة على تحويل صلاحيات محاكمها القنصلية الى هذه الهيئة القضائية عندما يتم ذلك بالنسبة لكل الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة، كما حرص الألمان على تأكيد استمرارية دور بنك الدولة المغربي في ضمان الحرية الاقتصادية في قطاعي الأشغال العمومية والجمارك: ينتدب البنك واحدا من أعضائه الأساسيين الأربعة، بالتداول، لتمثيله في لجنة المزايدات والصفقات ولجنة الرسوم الجمركية واللجنة الدائمة للجمارك[152] وقد ألحق الألمان بالبند السابع من مشروعهم ترتيبات تخص مشاريع السكك الحديدية في المغرب. وتبين هذه الترتيبات حرص الحكومة الألمانية في أن يكون لرعاياها مساهمة معتبرة لبناء شبكة خطوط السكك الحديدية في المملكة. لقد حاولت أن تستغل المناسبة لتعيد الحياة الى مشروع الاتفاق القديم حول السكك الحديدية الذي كانت المفاوضات جارية حوله قبيل احتلال مدينة فاس من طرف الفرنسيين[153]. فهم يطلبون بأن تكون مساهمة الرأس المال الألماني في إنجاز واستثمار خطوط السكك الحديدية جنوب وادي تنسفت بنسبة 70٪ ومساهمة الرأس المال الفرنسي بنسبة 30٪، أما في شمال هذا الوادي فهم يرغبون في أن تكون مساهمتهم في هذه المشاريع بنسبة 30٪. كما أكدت هذه الترتيبات حرص الألمان على فتح ميناء أقادير للملاحة التجارية في أقرب الآجال.

ويلاحظ على هذه المقترحات أن برلين اذا كانت تخلت عن كل تطلع سياسي في المملكة فأنها تريد في المقابل الحصول على منطقة نفوذ اقتصادية خاصة بها. في هاته البلاد. لقد أرتكب الألمان خطأ دبلوماسيا كبيرا عندما أسفروا عن أطماعهم بهذه الشراهة وستستغل فرنسا هذا الخطأ بالتنديد به لدى الحكومات الأوروبية المعنية مما سيكون له تأثير على وضعية الألمان المعنوية في هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

لاحظ كامبون لمفاوضه الألماني أن هناك عددا من المسائل لا يمكن قبولها في هذا المشروع المقابل وان مصالح وزارة الخارجية الألمانية «عبرت في صياغتها عن المشروع عن روح الدقة والضبط المعروف عنها واتخذت كل الاحتياطات التي تصورها مما جعلها تتجاوز الهدف»[154]، وقد رد كيدرلين على هذه الملاحظة بكونه سيبدي تساهلا وتفهما للمصالح الفرنسية أثناء المناقشة أكثر مما عبر عنها المشروع.

أما في باريس فقد أبدت الخارجية الفرنسية نوعا من الدهشة ازاء مقترحات برلين. لقد لاحظت أن بعضا منها له طابع سياسي وأن ذلك يتناقض مع ما أعلنته الحكومة الألمانية أكثر من مرة بأن الذي يهمها في المغرب هو حماية مصالحها الاقتصادية وهي المصالح التي يجب أن تقف على قدم المساواة مع مصالح الدول الأخرى الموقعة على معاهدة الجزيرة. فألمانيا من خلال هذه المقترحات تريد أن تحصل على وضعية تميزها عن بقية الدول الأخرى وهو شيء لا يمكن قبوله ولا حتى مناقشته. وأكثر من هذا، فإن بعضا من هذه المقترحات تكتسي طابعا سياسيا بحتا «مما يوحي بالاعتقاد بكون حكومة الامبراطورية تريد التراجع عن تصريحاتها السابقة وتطالب بحق ممارسة العمل السياسي في المغرب»[155]. فمطالبتها ببعض الحقوق يمكنها من التدخل المستمر ليس فقط في الشؤون الادارية وانما في الشؤون الحكومية أيضا، والا كيف يمكن تفسير الاقتراح القاضي بتبليغ الحكومة الألمانية بمضمون كل اتفاق تعقده فرنسا مع الحكومة المغربية. وبناء على هذا فكل الاقتراحات ذات طابع سياسي فهي اقتراحات لا يمكن قبولها، فلو تدرج في الاتفاق فإنه ستفقده طابعه ولن توازي التعويضات الاقليمية التي وضعت في المقابل. حرصا منها على طمأنة الألمان في المجال الاقتصادي فإن فرنسا وافقت على بعض المقترحات التي تضمنها المشروع الألماني وأظهرت استعداد المناقشة البعض الآخر للوصول الى اتفاق بشأنها[156].

أعدت الخارجية الفرنسية مشروعا جديدا ضمنته المقترحات الألمانية التي قبلتها وعبرت في نفس الوقت عن موقفها بخصوص باقي المقترحات الأخرى باستبعادها من المشروع[157].

وفي اللقاء الذي عقده الطرفان يوم 16 سبتمبر تم الاتفاق على عدد من المسائل وتسويتها. لقد تركز النقاش على الخصوص حول قضية الاصلاح القضائي وقضية البث في النزاعات التي قد تتسبب بين الرعايا الألمان والفرنسيين في مجال الأشغال العمومية وفي القطاع الصناعي[158]. أما بخصوص قضية الموالي. (أي الذين يتمتعون بحماية دولة أجنبية)فإن كيدرلين أصرعلى التأكيدبكون ألمانيا لن تقبل بدفع مواليها في مرتبة أقل مما هي عليه مرتبة موالي الدول الأخرى. لكن كامبون يعتقد أن كاتب الدولة للخارجية لن يرفض مراجعة بنود معاهدة مدريد الخاصة فهي بمعية

الدول الأخرى وفي نفس الوقت». كما دار في هذا اللقاء نقاش طويل حول مشاريع السكك الحديدية، لقد دافع كيدرلين عن وجهة نظر المشروع الألماني بهذا الخصوص مؤكدا أن ما ورد فيه لا يعدو مجرد إعادة الحياة لمشروع ألماني سابق حول الموضوع والذي ينسجم ويتماشى مع نص وروح اتفاق فبراير 1909. وبما أن الأتفاق المزمع انجازه هو تكريس لهذا الاتفاق فإنه لا يفهم معارضة الفرنسيين واستبعادهم له في مشروعهم الجديد[159]. لاحظ كامبون على مخاطبه فإن الوضع الذي أصبحت عليه الأمور تغيرت عما كانت عليه من قبل. لقد حدثت أشياء: فهناك باخرة حربية في أقادير وهناك مفاوضات جارية لتصفية المشكلة برمتها «فالحالة إذن لم تعد كما كانت ولدليل الصدق هو تطبيق فقرة من اتفاق 1909 وانما إيجاد وضعية جديدة في المغرب وإذا كانت هذه الوضعية لا تتضمن التخلي عن تطلعاتهم وإذا أنتم تريدون الوقوف على أرضية اتفاق 1909 فليس هناك ما يبرر تنازلنا لكم عن أي شيء في الكونغو، وحتى من منظور هذا الاتفاق فإنه لم يكن واردا أبدا التضحية بمصالحنا في جنوب المغرب من أجل المصالح الألمانية»[160].

وبالرغم من هذا النقاش الحاد فإن اللقاء في مجمله كان إيجابيا كما وصفه كامبون ومن جهته فإن كيدرلين وضع المقترحات الفرنسية التي تضمنها المشروع «بكونها جيدة» مؤجلا موقفه النهائي منها بعد استشارة يجريها مع المستشار[160]، كما اعتبر اللقاء الذي عقده الطرفان يوم 19 سبتمبر بكونه «خطوة جادة في طريق الاتفاق».

وبالفعل فقد تم تسوية عدة مسائل كانت موضوع خلاف. لقد تخلى الألمان عن فكرة المشاركة في تسيير المؤسسات الكبيرة المزمع انشاؤها لانجاز المشاريع المختلفة في المملكة. كما تخلوا عن اقتراحهم الخاص بشبكة خطوط السكك الحديدية في منطقة السوس واكتفوا فقط بالحاح على ضرورة اعطاء الأولوية في الانجاز للخط الذي سيربط بين مدينتي طنجة وفاس. على أن يتولى مديري بنك الدولة المغربي الأربعة وضع تقرير مستوفي بالتناوب عن سير الأمور في هذا القطاع. وتخلوا عن كل تطلع مسيمن في منطقة السوس مكتفين فقط بالمطالبة بفتح ميناء أغادير للملاحة والسماح للشركات المنجمية ببناء خطوط للسكك خاصة بها لفرض ربط مراكز

الانتاج بخطوط الشبكة الرئيسية. كما أظهر كيدرلين استعدادا لقبول فكرة مراجعة قوائم الموالي مع الدول المعنية الأخرى. لقد علّق كامبون على هذه التنازلات بكونها أرست قاعدة للاتفاق «تنسجم ومطالبنا»[161].

تعرض كايو في مذكراته وكذلك في كتابه أقادير للموقف المتساهل الذي أبداه الألمان خلال اللقائين الأخيرين بين كامبون وكيدرلين وحاول تفسيره بعاملين: اقتناع الألمان بضرورة انهاء المفاوضات الجارية ايجابيا في أقرب الآجال بسبب السحب التي بدأت في التراكم على سماء البلقان وخشيتهم أن ينعكس ذلك على الوضع السياسي في أوروبا والمسألة المغربية لا تزال قائمة والتي قد تتحول الى عنصر لتوتر حاد في غرب أوروبا مما سيصرفها عن متابعة الأمور وعن كثب في الشرق. والعامل الثاني هو انفجار الأزمة المالية في ألمانيا عند بداية شهر سبتمبر.

ولقد توسع في إبراز هذا العنصر والتركيز عليه وإعطائه الدور الأساسي في تسيير «تحول الموقف الألماني» إيجابيا إزاء المقترحات الفرنسية[162].

والواقع إنه إذا كان هذان الجانبان قد أخذا بعين الاعتبار وأثّرا الى حد ما في تسوية بعض القضايا الجزئية التي أثيرت من طرف ومن آخرفانهما لم يكونا حاسمين. فالألمان قد حددوا هدفهم وما هو المطلوب الحصول عليه عندما بدأوا في التفكير في مبادرة أقادير. وعندما تمكنوا من اقناع الفرنسيين بحصر التنازلات الاقليمية في الكونغو وظفرهم بوعد يمكنهم من الحصول على واجهتين احداهن على الأطلسي والثانية على نهر الكونغو فإن شروط التسوية بالنسبة اليهم قد اكتملت. وما عدا ذلك فهو مجرد الحرص على أخذ ما يمكن أخذه فوق الحد الأدنى المطلوب.

نفس الشعور بالارتياح بقرب حصول الاتفاق أبداه دي سلفي في رسالة شخصية وجهها الى السفير جول كامبون[163]، ملاحظا في نفس الوقت أنه ليس متحمسا ولا يحبذ كثيرا الاتفاقات السرية «اذ هي تعرف دائما وتؤول بأكثر مما تتحمله الحقيقة». ولكنه سيغير رأيه عندما يتراءى لحكومته أن تطلب من الألمان المزيد من التنازلات وخاصة تلك التي تهدف الى تقليص الوصاية الدولية على المغرب في أضيق الحدود. فالمطلوب من الألمان مساعدة فرنسا في هذا الاتجاه عن طريق هذا الاتفاق المزمع ابرامه بين الدولتين.

لقد أبرز لوي رونو، أحد الخبراء الفرنسيين البارزين في القانون الدولي العام في ذلك الوقت، في مذكرة أعدها لمصالح الخارجية حول هذا الموضوع أهمية الحصول على هذا الدعم «وإلا، فإن جهدنا سيتعثر في كل لحظة خاصة عندما يتعلق الأمر بتغيير اللوائح والتنظيمات»، الجاري بها العمل في المملكة[164]. ويذهب رونو بعيدا في تصوره للصعوبات التي ستجابه فرنسا في هذا المجال وطريقة التغلب عليها عندما رأى ضرورة ربط المصادقة على الاتفاق مع المانيا وبالتالي بداية العمل به، بقبول كل الدول الموقعة على وثيقة الجزيرة، أو على الأقل الدول الكبرى منها، أو مصادقتها عليه.

ان انشغال فرنسا بهذا الموضوع دافعه سببان:

أولها: يتمثل في المعاهدات المجحفة التي وقعها المغرب مع الدول الأوروبية منذ بداية المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر. وهي المعاهدات التي أدخلت نظام الامتيازات في المملكة والذي توسع شيئا فشيئا على حساب السيادة المغربية ليأخذ طابعه النهائي في معاهدة مدريد (1880) وفي وثيقة أعمال مؤتمر الجزيرة (1906). والسبب الثاني وهو يتعلق بتلك الصلاحيات الواسعة التي اكتسبتها الهيئة الدبلوماسية في طنجة على حساب سيادة الدولة المغربية وصلاحياتها وأصبحت بفضل ذلك حكومة موازية للحكومة الشرعية ذات صلاحيات ادارية ومالية وفي الأشغال العمومية والميدان الضريبي على وجه الخصوص، والوضعية التي ستجابه فرنسا في هاته المجالات، ستحد من حرية حركتها الى حد كبير[165]. لقد طرحت في مكاتب الخارجية فكرة التنصيص على هذه الهيئة وعلى المعاهدات الدولية التي أبرمت مع المغرب، في ترتيبات الاتفاق مع الألمان في منظور محاولة تصفيتها أو الحد من مفعولها على الأقل. وقد تبين بعد مشاورات ودراسة الموضوع من جميع الجوانب. دراسة مستفيضة، أنه من المستحسن الاكتفاء، في هذه المرحلة بالادراج في الاتفاق مع الألمان ترتيبات ذات طابع عام يمكن فرنسا من اتخاذ مبادرات من أجل فتح المفاوضات مع الدول المعنية لإعادة النظر ومراجعة بنود المعاهدات التي تحد من حرية حركتها في المجالات المختلفة. هذه الاعتبارات دفعت بفرنسا الى إعادة النظر ومراجعة مشروع الاتفاق مع ألمانيا لغرض تعديله في الاتجاه المطلوب[166] وكامبون الذي كان

ينتظر الاذن بالابرام من باريس طلب منه الانتظار ريثما يتم اعداد المشروع الجديد. وبالفعل لقد أعد هذا المشروع (الثالث) وعرض على الألمان في الاجتماع الذي عقده المتفاوضان يوم 26 سبتمبر[167].

وفي لقاء يوم 27 سبتمبر ناقش الطرفان بنود المشروع بندا بندا. وقد لاحظ كيدرلين لمخاطبه بعد موافقته على البند الخامس بأنه يعتبر «هذا التنازل أخطر من أي تنازل تضمنه الاتفاق، فهو الحماية بعينها وأوسع مما سبق للحكومة الفرنسية أن اقترحته بهذا الصدد»[168]. وعندما استعرض البند التاسع الخاص بقضية التحكيم والفصل في المنازعات بين رعايا الدولتين والذي أدرجت فيه فرنسا مسألة التنظيم القضائي الجديد «وفقا لما هو جاري به العمل في فرنسا» كما ضمنته الموافقة الصريحة لألمانيا على مبدأ الغاء القضاء القنصلي، فان كيدرلين أصر على تعديل البند في اتجاه امكانية الغاء القضاء القنصلي بالاتفاق مع الدول المعنية عندما يحين الوقت المناسب لذلك. وقد أعد صيغة تعديل هذا البند وقدمها لكامبون[169].

احتدت المناقشة بين الطرفين حول البند الثامن عشر المتعلق بمراجعة بنود معاهدة مدريد الخاصة بالحماية التي تضفيها الدول الأجنبية على الرعايا المغاربة وتعاون الدولتان على العمل من أجل الغاء هذه المعاهدة. فالمفاوض الألماني أصر على أن يتم تعديل هذا البند بكيفية تسمح بمراجعة قوائم الموالي ودراسة وضعيتهم وفقا لما نصت عليه معاهدة مدريد ذاتها. في بنديها الثامن والسادس عشر وعلى امكانية تعديل بنود هاته المعاهدة وليس على إلغائها كما نص بذلك المشروع الفرنسي. كما احتدت المناقشة كذلك، حول البند الثالث عشر. فالمشروع الفرنسي ينص على «أن الدولتين الموقعتين على هذا الاتفاق تلغيان كل معاهدة اتفاق أو تنظيم تتعارض مع الأحكام المعلنة في هذا الاتفاق». لقد رفض كيدرلين ترتيبات هذا البند كلية ولكنه تراجع ليعلن موافقته عليه إذا ما عدلت صيغته بالكيفية التالية. «إن ترتيبات المعاهدات السابقة التي تتعارض أحكامها مع هذا الاتفاق تعتبر ملغية»[170].

حظيت الملاحظات والتعديلات التي اقترحها المفاوض الألماني بخصوص البندين التاسع والثالث عشر باهتمام خاص من طرف وزارة الخارجية الفرنسية. لقد حولت هذين البندين الى الخبير لوي رونو لدراستهما واقتراح صيغة تأخذ بعين

الاعتبار الملاحظات التي أبداها الألمان من جهة وتحقق الهدف الذي تسعى اليه فرنسا من جهة أخرى.

لقد أبرز رونو الأهمية التي تكتسيها تلك الإشارة الواردة في البند التاسع بكون النظام القضائي الجديد سوف يستوحى من النظام القضائي الفرنسي، لأن هذه الإشارة سوف تبعد في المستقبل إمكانية فتح مناقشة حول نظام المحاكم المختلطة. واقترح صيغة تأخذ بعين الاعتبار اعتراض الألمان بهذا الخصوص وتبعد في نفس الوقت طرح قضية المحاكم المختلطة[171].

وفيما يتعلق بالبند الثالث عشر فإن الخبير الفرنسي أكد على ضرورة السعي لدى الألمان للابقاء على الصيغة التي حرر بها هذا البند بدون تعديل.

لقد صيغت المقترحات الفرنسية وفقا لهذه الاستشارة بالنسبة للبندين المذكورين كما أخذت بعين الاعتبار الاعتراضات والصيغ المقترحة من طرف الألمان والتي تتعلق بالبنود الأخرى خاصة بالبند الرابع الذي ألح فيه الألمان على تعهد حكومة فرنسا بعدم فرض أية ضريبة جديدة عدا تلك التي نصت عليها مشروع اللائحة التنظيمية لاستغلال المناجم التي نصت عليها معاهدة الجزيرة[172]، والمساواة في الخصوص بين كل المهمتين باستغلال هذا القطاع بدون تمييز بينهم، في مشروع اتفاق جديد (الرابع) عرضه كامبون على كيدرلين في اللقاء الذي جمع بينهما يوم 30 سبتمبر.

لقد تركزت المناقشات في هذا اللقاء واللقاءات التالية حتى وقوع الاتفاق يوم 9 أكتوبر على تذليل الصعوبات التي تتعلق بصياغة بعض الفقرات من البنود: الرابع والسابع والتاسع والثاني عشر والثالث عشر.

فالضمانات التي حصلت عليها ألمانيا بخصوص استغلال المناجم المغربية اعتبرتها غير كافية، كانت تخشى أن تفرض عليها رسوم جديدة أو يجري تحوير في النظام الضريبي الخاص بهذا القطاع. ولذلك، فقد ركزت جهدها على أن تتم الإشارة في هذا البند الى اللائحة التنظيمية الخاصة باستغلال المناجم في المملكة والتي سبق للدولتين أن وقعتا عليها. وعلى اعتراض كايبون يكون هذه اللائحة لم تصبح بعد سارية المفعول لأن بعض الدول المعنية لم توقع عليها «رد كيدرلين بأن هذا لا يبرر عدم ادراجها في

هذا الاتفاق إلا إذا كانت فرنسا تريد أن تتملل من تعهدها[173]، ولقد نزلت فرنسا بالنهاية عند رغبة الألمان بخصوص هذه المسألة[174]. أما فيما يتعلق بالبند السابع والخاص بالحق الذي يمنح للشركات الصناعية والمنجمية في بناء خطوط للسكك الحديدية للأغراض الصناعية، خاصة بها، فإن الألمان يريدون توسيع هذا الحق ليشمل الشركات التي تعمل في القطاع الزراعي. والفرنسيون الذين لا ينظرون بعين الرضا للنشاط الألماني في هذا القطاع يمانعون في منح هذا الحق. ولقد أصر الألمان على هذا الطلب وتبودلت صيغ وتعديلات بين الطرفين بدون نتيجة مما اضطر الفرنسيون في النهاية الى قبول ادراج الشركات الزراعية وتمكينها من التمتع بهذا الحق[175].

والبند التاسع كان من البنود الأساسية الذي دارت حوله مناقشات طويلة، نظرا للأهمية التي أعطته له فرنسا بالنسبة لمستقبل مزروعاتها في المملكة خاصة في المجالين السياسي والقضائي، تطرق هذا البند لمستقبل النظام القضائي في المملكة عن طريق التعرض للكيفية التي تفض بها المنازعات بين رعايا الدولتين ليشير الى نوع النظام القضائي المزمع إقامته في المملكة وعلاقاته بالقضاء القنصلي. فحكومة الجمهورية تهدف من وراء الصياغة التي اعتمدتها لهذا البند الحصول على ضمان من المانيا بكونها لن تعارض في اقامة النظام القضائي الجديد وقبول الغاء قضائها القنصلي لصالحه محتاطة منذ الآن، على أن لا يتم فتح النقاش في المستقبل حول نظام المحاكم المختلطة الجاري به العمل في مصر.

لقد اعترضت المانيا بكون موافقتها على مجمل المقترحات الفرنسية بهذا الخصوص سيجعل رعاياها في المغرب في مرتبة دنيا بالمقارنة مع رعايا الدول الأوروبية الأخرى. ولقد تعلل كيدرلين لرفض أحكام هذا البند بأن قبوله سيجبر الحكومة الألمانية على عرض الاتفاق أمام الريشستاق وهو ما يخشاه ويريد تجنبه[176]. وسويت هذه المشكلة عندما اقترحت باريس أن يتم التنصيص على قبول الألمان بمبدأ الالغاء لمحاكمها القنصلية عندما يصبح النظام القضائي الجديد ساري المفعول في المملكة، ضمن ترتيبات الرسالتين اللتين سيتبادلهما الطرفان[177].

إن البند الثاني عشر كان هو الآخر محور نقاش مركز وموضوع أخذ ورد بين الطرفين. لقد حاول الفرنسيون من خلال صياغتهم له علاج موضوعين على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة بالنسبة لهما في المملكة. الأول وهو الخاص بوضعية الموالي من المغاربة الذين أصبحوا يشكلون طائفة متميزة عن مجموع رعايا المملكة. تريد فرنسا من وراء طرح هذا الموضوع تصفية هذه التركة الثقيلة التي ستسبب لها لا محالة، متاعب جمة إن بقيت على ما هي عليه. والموضوع الثاني هو محاولة اقتلاع جذور نظام الامتيازات من أساسه عن طريق إلغاء معاهدة مدريد.

واذا كانت المانيا لا ترفض مبدأيا فكرة مراجعة قوائم الموالي هؤلاء كما نصت بذلك معاهدة مدريد نفسها، فأنها أوردت اعتراضين على الصياغة الفرنسية لهذا البند؛ الأول يتمثل في رفضها للتنصيص بالحرف على كلمتي «الموالي والمشاركين الزراعيين» وتريد الاكتفاء بالإشارة الى بنود معاهدة مدريد الخاصة بهذا الموضوع[178]. والاعتراض الثاني يتمثل في الصياغة المبهمة المعتمدة في هذا البند. هل كلمة «الغاء» التي جاءت في البند تعني الغاء الترتيبات الخاصة بالموالي والمشاركين الزراعيين فقط أم الغاء كل المعاهدة؟ والألمان يرفضون الغاء نظام الحماية منذ الآن ولكنهم لا يرفضون مبدأ تصفيته في المستقبل. أما إلغاء معاهدة مدريد برمتها فهو شيء لا دخل لهم به. ذلك أن هاته المعاهدة هي معاهدة دولية وليست معاهدة ثنائية بين فرنسا وألمانيا.

لقد وافق كيدرلين بعد إلحاح شديد على ادراج كلمتي «الموالي والمشاركين الزراعيين» في نص البند بعدما أخذ تعهدا مكتوبا على أن لا يقع أي تجاوز ولا استغلال للسلطة من طرف الأعوان الإداريين والعسكريين الفرنسيين ضد المغاربة المتمتعين بالحماية الألمانية. ذلك أن بعضا من هؤلاء كانوا يتلقون تهديدات مستمرة تنذرهم وتوعدهم باليوم الذي سيصبحون فيه تحت رحمتها[179].

أما فيما يتعلق «بالمراجعة أو الإلغاء» لمعاهدة مدريد فإن الطرف الفرنسي قد قلص طموحه بهذا الصدد عندما قام بصياغة مشروع جديد للاتفاق (الخامس) الذي نص فيه أن الالغاء يخص فقط البنود المتعلقة بالحماية وليس المعاهدة كلها وقد بلت المانيا هذا المبدأ، غير أن فرنسا اعتبرت ذلك غير كاف ما لم يتم تحديد الوقت

الذي يتم فيه هذا «الالغاء» وبعد أخذ ورد وصل الطرفان الى تسوية تقضي بأن تدرج هذه المسألة ضمن الترتيبات التي ستضمنها الرسالتان اللتان سيتم تبادلها بين الطرفين ويتحدد فيهما أجل الإلغاء لنظام الحماية ببداية العمل بالنظام القضائي الجديد في المملكة، الذي وقع التنصيص عليه في البند التاسع من مشروع الاتفاق[180].

لقد تمسك الفرنسيون بشدة بصياغة البند الثالث عشر الذي يعتبر ركيزة الاتفاق في منظور السعي لتقليص الوصاية الدولية على المملكة في أضيق الحدود والأهمية التي يكتسيها ذلك في نظرهم. كما رفضوا الصياغة التي اقترحها كيدرلين في لقائه مع كامبون يوم 27 سبتمبر، وعمت الحيرة لفترة من الوقت عماذا يمكن عمله وكيف يمكن الوصول الى مخرج ، وتعاهد الطرفان من أجل البحث عن صيغة مرضية لكليهما. لقد اقترح كيدرلين في النهاية، صيغة جديدة لهذا البند حصلت على رضا فرنسا وتنص هاته «على أن بنود الاتفاقات والمعاهدات أو اللوائح التنظيمية التي تتعارض مع أحكام هذا الاتفاق تعتبر ملغية»[180].

لم يطو ملف المسألة المغربية بتصفية هذه القضايا لأن الفرنسيين أثاروا في آخر لحظة موضوعا جديدا يخص التحكيم في موضوع الخلاف الذي قد ينشب بين الدولتين حول تفسير وتطبيق أحكام هذا الاتفاق. وإذا كان إثارة هذا العنصر بجد ما يبرره في حرص فرنسا على عدم تحول أي خلاف حول هذه القضايا الى أزمة بين الدولتين ولكنه يعبر في نفس الوقت عن انعدام الثقة ، أو على الأقل احتمال انعدام حسن النية لدى الطرف المقابل. وهكذا فهمه كيدرلين، عندما رفضه لاول وهلة محتجا على مخاطبه بكونه عرضت عليه خمس مرات مشاريع متتالية ولكن لم يسبق أن تطرقت لهذا الموضوع[182] ، مردفا أن موضوع التحكيم ليست له «شعبية» في بلاده ويرفضه الرأي العام في ألمانيا . وبعد إلحاح شديد من طرف كامبون وافق كيدرلين على ادراج هذا الاقتراح ضمن الترتيبات السرية التي تدرج في الرسالتين[183]. ولتأكيد حسن نية الألمان والرد بطريق غير مباشر على الاقتراح الفرنسي الأخير، فقد رد كيدرلين معلقا على اقتراح السفير الفرنسي الرامي الى ادراج ترتيب في الاتفاق السري يقضي بالربط بين الاتفاق حول المغرب والاتفاق حول التعويضات الاقليمية، واعتبارهما مكملين لبعضهما البعض بأن ذلك «عملا زائدا في

اتفاق بين بلدين كبيرين يثقان في بعضهما البعض»[184].

لقد نجح المفاوضان في مهمتهما بانجاز الاتفاق حول المغرب يوم 9 اكتوبر وتوقيعه بالأحرف الأولى يوم 11 والرسالتين السريتين المفسرتين للاتفاق يوم 13 أكتوبر[185].

2 ـ التعويضات الإقليمية:

أثناء المرحلتين السابقتين من المفاوضات[186]، لاحظنا أن جهود الطرفين كانت قد انصبت على مسألة التعويضات التي ستمنح لألمانيا مقابل ابتعادها عن المغرب. وكان موقف الطرفين متباعد جدا في البداية، وشيئا فشيئا بدأت ترتسم أفق قاعدة مرضية للتسوية. ولكي تثبت هاته القاعدة كان على فرنسا أن تحدد موقفها نهائيا من مسألة منح نافذة لألمانيا على نهر الكونغو أو على رافده أوبابقي. غير أن تلكأ هاته في اتخاذ هذا القرار جعل المفاوضات تدور في حلقة مفرغة لفترة من الوقت. وعندما قررت القيام بهذه الخطوة خرجت المفاوضات من المأزق وانطلقت على طريق التسوية.

لقد أعدت وزارة الخارجية الفرنسية مشروع الاتفاق بأخذ بعين الاعتبار رغبة الألمان في الحصول على واجهة على المحيط وعلى نهر الكونغو[187]. وتمت دراسته في جلسة مضيقة عقدها مجلس الوزراء بحضور عدد من السفراء، يوم 22 أغسطس وعرض على مجلس الوزراء الذي صادق عليه يوم 24 أغسطس. ولوحظ على المشروع أنه سيفصل المستعمرة الفرنسية بافريقيا الاستوائية التي ستنشطر الى شطرين على مسافة بضع مئات من الكيلومترات على طول نهر أوبابقي. وهي تضحية اعتبرها الوزراء بأنه لا يمكن موازنتها إلا بالحصول على تنازل المانيا عن كل مكسب سياسي الى المغرب. وبناء على هذا فقد أوصى مجلس الوزراء بعدم انهاء مسألة التعويضات مع ألمانيا الا بعد حصول الاتفاق على مستقبل المغرب على قاعدة المقترحات الفرنسية[185].

عندما عاد كامبون الى برلين لاستئناف المباحثات، في بداية شهر سبتمبر زوّد بمقترحات محددة حول التنازلات الاقليمية التي تضمنها البند 11 من مشروع

الاتفاق (الأول) الذي أعدته فرنسا. لقد حدد هذا البند بكيفية دقيقة سير خط الحدود بين الدولتين في جنوب الكاميرون والكونغو الأوسط والجزء الشمالي الشرقي من مستعمرة بانغي ـ شاري ـ تشاد[189]، وفي المقابل فإن فرنسا تقترح تعديلات في الحدود لصالحها في الطوغو وتطالب بالجزء الشمالي الشرقي من مستعمرة الكاميرون المعروف باسم منقار البطة[190]. وأكدت التعليمات التي أعطيت للسفير الفرنسي على عدم عرض هذه المقترحات المفصلة الا بعد تصفية مشكلة المغرب.

لم يكن من المتوقع، بطبيعة الحال، أن يقبل الألمان فكرة التباحث حول المغرب على أساس وثيقة محددة دون أن تكون لديهم فكرة على الأقل، عن المقترحات الفرنسية بخصوص التعويضات ولو في خطوطها العريضة. وبالفعل فهذا هو الذي حدث. فعندما عرض كامبون مشروع الاتفاق حول المغرب وبعد أن تصفحه تساءل كيدرلين عن المقابل الذي تنوي فرنسا تقديمه، عرض عليه كامبون الخريطة التي كانت ملحقة بنص المقترحات الفرنسية موضحا بالألوان الأراضي التي ستتنازل عنها فرنسا واستعرضاها معا. ولقد حاول كيدرلين التقليل من أهمية العرض لكن السفير الفرنسي عاكسه. وفي الواقع فإن هذا الانطباع الذي أبداه كيدرلين لا يعدو كونه مجرد تكتيك من طرفه، إذ أنه سيطوي الصفحة عن هذا الموضوع الى ان يتم الاتفاق حول المغرب[191].

عندما سارت المفاوضات حول المغرب قدما وقبل المشروع الفرنسي في خطوطه العريضة[192] اندلعت حملة صحفية عنيفة استهدفت تعبئة الرأي العام في فرنسا ضد التنازلات الاقليمية التي تنوي الحكومة عرضها على الألمان. لقد نشرت بعض هذه الصحف الخريطة التي توضح هذه التنازلات وتركز على التنديد بفكرة شطر الممتلكات الفرنسية الى شطرين بدون وصل اقليمي بينهما[193]. فالخارجية الفرنسية نفسها أبدت منذ انطلاق المفاوضات حول المغرب نوعا من الرغبة في مراجعة عرضها بالإلحاح على السفير بعدم اعطاء تفاصيل لمفاوضه الألماني حول المقترحات الاقليمية. وتأكدت هاته الرغبة عندما أخطر كامبون يوم 14 سبتمبر بأن وزارة المستعمرات تعد مشروعا جديدا بهذا الخصوص بالاتفاق مع وزارة الخارجية[194]. لقد انزعج السفير انزعاجا شديدا لهذا التحول الذي طرأ على موقف حكومته وعمد الى تدارك

الموقف قبل أن تتحول هذه الرغبة الى مشروع محدد تعتمده الحكومة. لقد كان يزعجه أن يتصور الوضع الذي سيكون عليه موقفه عندما يقدم هذه المقترحات الجديدة الى محادثه الألماني من ناحية ويدرك خطورة ذلك على المشاريع التي تعدها فرنسا بالنسبة للمغرب من ناحية أخرى[195].

لقد شعر كامبون أن تأثيره سيكون محدودا ان لم يكن معدوما بالنسبة للوزارة الخارجية وخاصة بالنسبة لأولئك العناصر المحيطين بالوزير والذين لهم تأثير قوي عليه[196]. ولذلك سوف يعمد الى ربط اتصال مباشر مع رئيس الوزراء عن طريق مراسلته شخصيا، وهي المبادرة التي رحب بها كايو وشجعها. اذ ستجعله على اتصال مباشر بما يجري في برلين وفي مكاتب الخارجية بباريس[197].

منذ منتصف شهر سبتمبر بدأ كامبون يلفت نظر رئيس الوزراء الى الاتجاه الخطير الذي أخذت الحملة التي تقدم بها بعض الصحف الباريسية ضد فكرة التعويضات والاضرار التي قد تنجم عن ذلك بالنسبة للمصالح الحيوية لفرنسا. لقد دعم كامبون وجهة نظره هاته بإيراد عدد من انطباعات زملائه من الدبلوماسيين الحلفاء منهم أو الاصدقاء، عن هاته الحملة ليختم رسالته محذرا «إذا كان الرأي العام في فرنسا قد فقد كل احساس بالواقع وبالمصلحة الحقيقية ويثور فقط من أجل الكرامة فإنه محكوم علينا أن نتبع سياسة اسبانية وبالتالي سيكون مصيرنا مصير اسبانيا[197] إن أولئك الذين يسيرون وراء السيدة برازا[198] التي تريد أن تضحي بالمغرب من أجل الاحتفاظ بذكريات زوجها وحماية مصالح بعض الشركات فإنني أعتقد أنهم لا يدركون مقدار الخطر الذي سيتعرض له أولئك الذين يقبلون الانحناء أمام تهريبهم.. .. فالمغرب سوف يضيع الى الأبد، في أقل من ستة أشهر»[199].

وفي مراسلة أخرى بتاريخ 4 أكتوبر وبعد أن أورد عددا من اعتبارات أبرز فيها ضرورة تقيد فرنسا بما سبق أن وعدت به مضيفا بأنه يجب تجنب اعطاء الفرصة لألمانيا «بأن تقول لنا بأنكم كنتم ذوي نية سيئة نحونا». وهذا العنصر في نظره يجب أن يوضع فوق كل اعتبار.

لم تفلح هاته الجهود التي بذلها كامبون في جعل حكومته تفي بما وعدت به. فوزارة المستعمرات ثم الخارجية تبنتا موقفا جديدا يرمي الى مراجعة العروض السابقة

وتحويرها في اتجاه تقليص الرقعة الاقليمية التي ستعطى للألمان، وتجنب شطر المستعمرة الاستوائية وهو الموقف الذي سيتبناه مجلس الوزراء فيما بعد.

وقبل اعداد هذه المقترحات الجديدة استوضحت الخارجية الفرنسية السفير جول كامبون حول مدى معرفة الألمان للمقترحات السابقة حول التعويضات . لقد استعرض كامبون في رده على الوزارة شريط الجلسة التي عقدها مع كيدرلين يوم 4 سبتمبر وليلاحظ في ختام مراسلته ان هذه المقترحات لم تبق تفاصيلها سرا مكتوما عند فرنسا وحدها، فإنجلترا وروسيا تعرف جزئيات هذه المسألة «فلا يبدو لي معقولا امكانية معارضة الألمان في وجهة النظر التي كانت لدى حكومة الجمهورية قبل ستة أسابيع»[200].

حددت فرنسا موقفها النهائي بخصوص مسألة التعويضات في التعليمات التي أرسلت الى كامبون يوم 10 أكتوبر للبدأ في الجزء الأخير من المباحثات. قدمت مقترحاتها الجديدة في شكل ثلاث حلول تهدف الى منع شطر ممتلكاتها في افريقيا الاستوائية ونصلها عن بعضها البعض موضحة أن هذا لا يعني التراجع عما سبق أن وعده به ولكنه يأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي تواجهها حكومة الجمهورية على المستوي الداخلي ورفض الرأي العام في فرنسا فكرة «الشطر» هاته بشدة. ولقد أكدت هاته التعليمات على ضرورة التمسك وعدم التراجع عن الاحتفاظ بممر من الأرض بعرض ثلاثين كيلومتر محاذيا لنهري الكونغو وأوبانقي داخل الأراضي التي ستصبح لالمانيا، وإذا ما وجد السفير معارضة لذلك فعليه أن يرد بأن العرض الفرنسي السابق كان قد وضع في منظور قبول مشروع الاتفاق الفرنسي الأول حول المغرب «وهذا المشروع قد تعرض لتعديلات وتغييرات لم تكن في صالحنا»[202]

لم تحظ هذه المقترحات بقبول الالمان بل أثارت انزعاجهم فكيدرلين سأل مخاطبه بنوع من السخرية «هل نسيت المغرب»؟ ليؤكد أن الذي ترغب فيه المانيا هو الحصول على منفذ على نهر الكونغو «أقبل بتقليص مساحة الأرض ولكن لا أتنازل عن المطالبة بواجهة على الكونغو»[203]، كما طمأن الفرنسيين بكونهم سيحصلون على كل ما يريدون من مراكز ومحطات داخل الأراضي التي تنازلوا عنها. وفي لقائه الثاني مع كامبون عبر عن دهشته في التحول الذي طرأ على موقف الحكومة الفرنسية

«بعد أن حصلت على أكثر مما طلبته في المغرب» كما أعلن في نفس الوقت أن المانيا سحبت من العرض جزءا من مقاطعة منقار البطة، لأن الفرنسيين يرفضون اقتراحا بمد حدود الكاميرون الجنوبية لمتاخمة نهر ليما.

لقد حاول كمبون مرة أخرى، الضغط على حكومته وإقناعها بضرورة تعديل موقفها حرصا على المصلحة العليا لفرنسا. ففي تقرير مطول الى وزير الخارجية بتاريخ 19 سبتمبر، ركز فيه على هيجان الرأي العام في المانيا، هو الآخر والذي يرى أنه لا يمكن تعويض المغرب بأي جزء من أجزاء افريقيا الوسطى مهما كان ممتدا أو غنيا. ففشل المفاوضات في نظره يشكل الحل الأمثل الذي سيؤدي الى اقتسام المغرب بين الدولتين. كما بين في هذا التقرير ان موقف المانيا، في نظر أوروبا أفضل مما كان عليه في السابق، اذ يكفي أن تعمد الى نشر نصوص الاتفاق (حول المغرب) ليدرك الناس حسن نوايا الألمان في هاته المفاوضات وبالتالي لكسب الرأي العام الأوروبي الى جانبها. ولا يستبعد كامبون أن يعمد كيدرلين الى التشدد أكثر بسبب حرج موقفه أمام الرأي العام في بلاده واشتداد النقد ضد سياسته؟ لكسب العواطف واسترداد بعض النفوذ الذي فقده. وإذا كان السفير يستبعد نشوب حرب حول مسألة استعمارية، في حالة فشل المفاوضات، لكنه متأكد بأن فرنسا ستكون هي الخاسرة لأن الحل الممكن والمتوقع للأزمة سيكون عقد مؤتمر دولي وفي هذه الحالة «ستعمد الى تدويل المغرب بأيدينا نحن»[204].

بدت المباحثات وكأنها في مأزق لا مخرج منه، عندما قرر الألمان تجاوز هذه العقبة والقيام بخطوة الى الأمام. لقد اقترح كيدرلين في لقائه مع كامبون يوم 19 أكتوبر في أن يكون لألمانيا واجهتين نهريتين: احداهما على نهر أوبانقي ويكون عرضها ما بين 6 الى 12 كيلومتر والثانية جنوب مدينة بانقي على نهر الكونغو على نفس العرض تقريبا. وبفضل هذا الاقتراح تم تجاوز حل «التشطير» الذي اقترحته فرنسا في الأول ثم ارتدت عنه واستبدل بحل «الإبركين». ولقد اعتبرت فرنسا هذا الاقتراح إيجابيا ولم يعد باقيا للابرام، في نظرها سوى الحصول على منطقة منقار البطة بكاملها «اذ من الأفضل أن يكون التبادل هو عنوان الاتفاق الذي سيبرم»[205]. غير أن كيدرلين عارض هذه التطلعات بشدة وأكد أنه ليس في وسعه السير خطوة واحدة

الى الأمام في اتجاه التنازل. فالرايخشتاق انتقد سياسته بشدة وزميله وزير المستعمرات آخذ عليه أنه «سلم في أربعمائة كيلومتر من الأراضي على ضفة أوبانقي»[206].

لقد اعتبرت فرنسا أن ما تم التوصل اليه يشكل نتيجة مرضية ولذلك فقد أعطت تعليمات لسفيرها بتسوية بعض الجزئيات الثانوية وابرام الاتفاق بالتوقيع عليه بالأحرف الأولى. لقد تم تسوية هذه الجزئيات في الجلسة التي عقدها المتباحثان يوم 26 أكتوبر. وهي الجلسة التي أرضى فيها كاتب الدولة جميع طلبات الفرنسيين عدا مسألة منقار البطة. وفي آخر اللقاء أثار كيدرلين حق الأولوية الذي تتمتع به فرنسا بخصوص دولة كونغو الحرة. وعكس الفكرة الشائعة حول هذا الموضوع . فإن الألمان لم يطالبوا بهذا الحق صراحة، وانما عبروا عن رغبتهم في أن «تقال كلمة حول هذا الموضوع» في الرسالتين السريتين اللتين يتبادلها الطرفان.

لقد كان لهذا الطلب الذي تقدمت به ألمانيا في آخر لحظة وقعا سيئا جدا في باريس. لقد تم الإشارة الى حق الأولوية هذا الذي تتمتع به فرنسا غرضا في السابق، وأنكر كيدرلين أن يكون لحكومته أي تطلع في هذا الاتجاه[208]. فالرد الفعلي في فرنسا هو رفض هذا الطلب، والسفير كامبون نفسه أوصى حكومته بعدم القبول. فألمانيا ليست في وقع جيد يسمح لها بمجابهة موقف الرفض هذا بحزم لانها ستتحمل مسؤولية ذلك أمام أوروبا كلها[209]. كما اقترح أن يتم تبليغ كل من روسيا وانجلترا بذلك. وبالفعل فقد قامت الخارجية الفرنسية بتبليغ الدولتين طالبة ابداء رأيهما حول الموضوع[210]. لقد كان في تقدير الخارجية الفرنسية أن يتراجع كيدرلين عن هذا الطلب ولكنها أخطأت التقدير. فكيدرلين رفض التوقيع من جهته على الاتفاق الأخير قبل الحصول على الترضية. وعندما طلب منه كامبون تبين الأسباب التي جعلته يبدي هاته الرغبة في آخر لحظة رد عليه بأنه كان يعتقد أن ألمانيا ستحصل على وضع جيد على ضفتي الكونغو أو أوبانقي ولكن عندما قلصت طموحاتها الى أضيق الحدود فإنه أراد أن يحفظ المستقبل بأخذ الاحتياطات منذ الآن لتجنب التعقيدات والأزمات التي قد تنشب. فالحكومة الألمانية لا تشترط أن يدرج التعهد الذي تطلبه من فرنسا بفتح حوار معها في حالة اختفاء دولة الكونغو الحرة ضمن

ترتيبات الاتفاق ولا في الرسالتين السريتين وانما يكفي مجرد رسالة «تسجل فيها تعهدها بهذا الخصوص في صيغة عامة وبدون أي تنصيل».

لقد تأجل التوقيع على الاتفاق لبضعة ايام، فكل طرف كان ينتظر خطوة ايجابية من الطرف الآخر. وللخروج من هذا المأزق الذي يهدد بضياع جهود أربعة شهور متواصلة، قرر كامبون القيام بهذه الخطوة عندما اقترح صيغة عامة للضمان الذي تطلبه المانيا وعرضها على حكومته. وقد وافقت باريس بعد تعديلها تعديلا خفيفا على الصياغة التالية: «في حالة حدوث أي تغيير على الوضع الاقليمي في حوض الكونغو التعاقدي، بفضل طرف أو آخر من الدولتين المتعاقدتين فإنه يتحتم عليهما أن تتباحثا مع بعضهما البعض وكذلك مع الدول الموقعة على اتفاق برلين المبرم في 26 فبراير 1885 م»[210]

هاته المسألة سويت ولم يبق هناك أية عقبة أمام المفاوضان اللذان أنهيا مهمتهما بالتوقيع على الاتفاق النهائي بجزئيه المغربي والكونغولي يوم 3 نوفمبر.

«توضيح الرموز المستعملة في الهوامش:

م.خ.ف/ألمانيا. م.ج. مج رقم = A.E.P/ALL-N.S

محفوظات الخارجية الفرنسية/ألمانيا: المجموعة الجديدة مجلد رقم»

الحواشي:

(134) م.خ.ن./المانيا م.ج./.مج 36 برلين ـ باريس 1 أغسطس

(135) توجد الصيغة الأولى لهذا المشروع في م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 36.

(136) البند الأول.

(137) البند الثالث.

(138) البند الرابع.

(139) البند الخامس.

(140) البند السادس.

(141) البند السابع.

(142) البندين الثامن والتاسع.

(143) م.خ.ف./ا.مانيا م.ج./مج 36 لقد ندد بول كامبون بهاته الصياغة وأوضح أنها لا تستعمل في لغة الدبلوماسية وفي سياق المفاوضات اذ انها نوع من التهديد ، أما قبول الاتفاق كله أو رفضه كله ، وفي هاته الحالة إذن «لماذا نتباحث»؟! م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 36.

(144) م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 36 لندن ـ باريس 14 أغسطس، أبدى جورج لوي سفير فرنسا بسان نطرسبورق نفس الملاحظات التي أبداها بول كامبون ، تقريبا، حول المشروع مع التأكيد على ضرورة تجنب ابرام اتفاق سري مع المانيا خوفا من استخدامه ضد فرنسا وتجنب استعمال كلمة «حماية» واستخدام بدلها عبارات تفي بالغرض وتحقق نفس الهدف. م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 37 سان سطرسبورق ـ باريس 19 أغسطس.

(145) Caillaux ، أقادير ص.ص 180 وما بعدها. أخطر الانجليز بمضمون مشروع الاتفاق حول المغرب قبل عرضه رسميا على برلين م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 37 باريس ـ برلين 22 أغسطس.

(146) يوجد نص المشروع ملحق بالتعليمات التي أرسلت الى جول كامبون يوم 30 أغسطس. أنظر م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 37.

(147) ق.م.

(148) م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 38 باريس ـ برلين 4 أغسطس.

(149)

(150) علق قري كاتب الخارجية الانجليزي عندما أخبره بول كامبون بقبول الألمان للمشروع الفرنسي في خطوطه العريضة، وخاصة فيما يتعلق باعلان الحماية على المغرب، بأن هذا القبول يكتسي أهمية حقيقية مما يستوجب على فرنسا أن لا تظهر تشددا بخصوص التعويضات الإقليمية في الكونغو» م.خ.ف/المانيا م.ج. /مج 38 لندن ـ باريس 5 سبتمبر.

(151) يوجد نص المشروع المقابل الألماني في م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مجلد 38 ملحق بمراسلة كامبون الى باريس بتاريخ 7 سبتمبر.

(152) البند السابع من الشروع الألماني.

(153) حول هذا الموضوع أنظر: Revue du Vivants ن.م ص.ص. 482 ـ 289.

(154) م.خ.ف/المانيا م.ج. 38 برلين ـ باريس 8 سبتمبر.

(155) م.خ.ف/ ألمانيا م.ج./مج 38 باريس ـ برلين 13 سبتمبر. لاحظ دي سلف بهذا الخصوص أن الألمان شطبوا العبارة الواردة في البند الأول من المشروع الفرنسي والتي تنص على أن ليس لمانيا سوى مصالح اقتصادية في المملكة. وان هذا يتناقض مع تصريحاتهم السابقة ومع الاتفاق الالماني ـ الفرنسي المبرم في فبراير 1909.

(156) م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 38 ريس ـ برلين 13 سبتمبر.

(157) ف.م.

(158) فالبند 11 من المشروع الألماني ينص على عرض النزاعات على الحكومتين في حالة فشل قنصلي الدولتين في حلها. وهو الاقتراح الذي اعتبرته الحكومة الفرنسية بقوته يندرج ضمن المقترحات ذات الطابع السياسي والذي يخول للحكومة الألمانية حق التدخل «في شؤون المملكة وبصفة مستمرة».

(159) م.خ.ف/المانيا م.ج. /مج 39 برلين ـ باريس 18 سبتمبر (160) ف.م.

(160) خلال المرحلتين السابقتين من المفاوضات لم يكن كيدرلين يعلق لمفاوضه الفرنسي بكونه سيراجع المستشار ولقد بدأت هذه اللهجة تظهر عنده منذ منتصف شهر أغسطس. ويبدو أنه لا تعدو كونها مجرد تكتيك ، الهدف منها التمتع بحرية الحركة أوسع وعدم التقيد بأي اقتراح قد يبديه أثناء التفاوض محتفظا بالوقت الكافي للدراسة واستشارة المصالح المختصة والخبراء قبل اعطاء الجواب النهائي في المسائل ذات الأهمية.

(161) اتفق الطرفان على ادراج عدد من المسائل المتفق عليها ، ليس في الاتفاق الذي سيعلن وانما في شكل تبادل الرسائل بين الطرفين والتي ستعتبر وثيقة مكملة ومفسرة في نفس الوقت للاتفاق المعلن. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 39 برلين ـ باريس 19 سبتمبر.

(162) Caillaux | أقادير ص.ص 199 وما بعدها. وكذلك «مذكراتي الجزء الثاني ص 170 وما بعدها ومقالة

(163) م.خ.ف/المانيا م.ج./مج 39 باريس ـ برلين 19 سبتمبر.

(164) ف.م. باريس 22 سبتمبر.

(165) أعدت مصالح الخارجية مذكرة مفصلة قدمت للوزير بينت فيها المجالات التي تتدخل فيها الهيئة الدبلوماسية والمصالح التي تشرف عليها والتي تشترك في تسييرها وللآجالات المحددة لمواجهة اللوائح التنظيمية لبعض منها. كما بينت المسائل التي يشترط فيها الاجماع للاتخاذ القرار وتلك التي يشترط فيها الأغلبية المطلقة والموضوعات والكيفية التي سيقدم فيها حق النقض. أنظر م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 39 طنجة ، سبتمبر 1911.

(166) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 39.

(167) يتضمن هذا المشروع تعديلات هامة في الاتجاه المطلوب تضمنتها البنود : الأول والخامس والثاني عشر والثالث عشر.

(168) ينص البند الخامس في فقرته الأخيرة على أن المانيا لن تمانع في أن يكون ممثل فرنسا لدى الحكومة المغربية هو الوسيط بينها وبين ممثلي الدول الأجنبية.

(169) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 39 برلين ـ باريس 27 سبتمبر.

(170) ف.م.

(171) أنظر استشارة لوي رونو في م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 39 باريس 27 سبتمبر.

(172) صادق على هذه اللائحة عدد من الدول منها فرنسا وألمانيا ولكن لا تزال بعض الدول الموقعة على

معاهدة الجزيرة لم تصادق عليها بعد.

(173) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 39 باريس – برلين 29 سبتمبر . وبرلين – باريس 30 سبتمبر.

(174) ن.م مج 40 باريس – برلين 2 أكتوبر

(175) ن.م. باريس – برلين 5 أكتوبر.

(176) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 39 برلين – باريس 30 سبتمبر.

(177) ن.م. باريس – برلين 2 أكتوبر.

(178) معاهدة مدريد البندين الثامن والسادس عشر.

(179) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 40 باريس – برلين 2 أكتوبر.

(180) م.خ.ف./ألمانيا م.ج/مج 40 باريس – برلين 2 أكتوبر. ان كلمة التعديل هي التي استعملت في نص الاتفاق وأدرجت كلمة الالغاء في مضمون الرسالتين المتبادلتين على أنها مفسرة لكلمة التعديل.

(181) ن.م. برلين – باريس 30 سبتمبر.

(182) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 40 برلين – باريس 4 أكتوبر .

(183) ن.م. برلين – باريس 6 أكتوبر.

(184) ن.م برلين – باريس 11 أكتوبر ، تطورت وجهات نظر الطرفين حول الأداة التي تثبت نتائج مباحثاتها من مجرد اتفاق واحد على جميع المسائل تشمل المغرب والكونغو الى اتفاقين علنيين مكملين لبعضهما البعض بالإضافة الى تبادل الرسائل السرية.

(185) وقع التنصيص في هاتين الرسالتين المتبادلتين على: قبول المانيا بمبدأ فرض الحماية على المغرب وكذلك لكل اللوائح التنظيمية التي تضعها فرنسا للمصالح والمؤسسات التي وقع التنصيص عليها في معاهدة الجزيرة. تنازل فرنسا عن حقها الأولوي على غينيا الاسبانية لصالح ألمانيا وتعهد هاته الأخيرة بعدم التدخل في المفاوضات الفرنسية الاسبانية المقبلة. تشجيع رعايا الدولتين للقيام بانجاز مشاريع مشتركة في المغرب. منح الأولوية في بناء شبكة خطوط السكك الحديدية لخط طنجة – فاس، كما يجب على فرنسا أن تراعي في تخطيها لهذه الشبكة ربطها بمراكز الانتاج المنجمية والصناعية . كما تتعهد كذلك بفتح ميناء أقادير للملاحة التجارية. كما تعهد الألمان بقبول مبدأ الغاء بنود معاهدة مدريد الخاصة بالحماية على الأشخاص وقبول مبدأ التحكيم في أي نزاع بين الطرفين. أنظر م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 40 11 اكتوبر.

(186) هذا التقسيم لسير المفاوضات هو تقسيم منهجي ، لتسهيل تناولها، مستخلص من المتابعة الميدانية لمسيرتها التي لم تتوقف – عدا تلك «الاستراحة» الا عند نهايتها.

(187) كانت مساحة مجموع الأراضي التي تنوي فرنسا التنازل عنها تساوي نصف مساحة فرنسا. وقد اعتبر دي سلف أنه هاته التضحية هي أقصى ما يمكن لفرنسا تقديمها في هذا المجال. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 37 باريس – لندن 22 أغسطس.

(188) Caillaux أقادير ص.ص 182 – 183.

(189) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 37 باريس – برلين 30 أغسطس.

(190) ن.م.

(191) م.خ.ف/المانيا م.ج/مجلد 38 برلين – باريس 4 أغسطس، لقد أثيرت قضية اطلاع الالمان بصورة مجملة عن مضمون المقترحات حول التعويضات الإقليمية واستخدمت ضد وزير الخارجية دي سلف الذي

أطلع السفير الألماني بدوره عن خريطة مماثلة للتي عرضها كامبون على كيدرلين . وضد السفير الذي دافع عن نفسه بكونه لم يتجاوز حدود التعليمات التي أعطيت له. لقد استخدمت هذه القضية في الحملة الصحفية التي شنتها بعض الصحف الباريسية ذات الاتجاه الاستعماري والاتجاه القومي الشوفيني والتي ستشارك فيها بعض الصحف المعتدلة والرزينة. لقد لمز كايو لمزة خفيفة كل من وزير الخارجية والسفير بسبب هذا «التسرع» الذي يتنافى في نظره وتوجيه مجلس الوزراء بهذا الصدد والواقع أن هذه «المؤاخذة» لا تستند على أساس الا من موقع عدم الشعور بالمسؤولية وكايو نفسه مقتنعا بذلك واثارته لهذا الموضوع لا يعدو كونه مجر رغبة في التقرب لقسم من الرأي العام، بعد سقوط وزارته.

(192) لاحظ الملحق العسكري الفرنسي في برلين في رسالة وجهها الى وزير الدفاع بأن هاته الحملة اندلعت واتخذت الشكل العنيف الذي هي عليه بعدما تأكد بأن «الحكومة الالمانية وافقت على ترضية مطالبنا» Guenane أقادير ص.ص 220–221.

(193) Tardieux ن.م. ص 519 وما بعدها.

(194) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 38 باريس – برلين 14 سبتمبر.

(195) لاحظ كامبون على التعديلات التي تنوي وزارة المستعمرات اقتراحها بأن كل الخرائط التي استخدمت في المباحثات كانت تمنح لألمانيا مثلثا من الأرض ترتكز قاعدته عند ملتقى نهري نشوكو والسانغا حتى الحدود الكاميرونية ورأسه عند نقطة تقع وسط خليج غانا وأنه من الصعب جعل الألمان يقبلون فكرة تقليص هذا العرض.

(196) كانت حساسية وزير الخارجية موضوع شكوي من طرف بول كامبون في العديد من المناسبات وهددت بشل كل مبادرة له حتى ولو كانت صائبة وموفقة وتحوله الى مجرد أداة يتلقى ويبلغ بدون أدنى اعتبار لرأيه ووجهة نظره وهو ما دفعه الى الاتصال مباشرة بكايو الذي كان بدوره شديد الاستياء من هذه الحاشية، وخاصة فيما يتعلق باستخدامها للصحافة في اتجاه تعقيد مهمة المفاوض الفرنسي في برلين مما قد يدفع المفاوضات الى الفشل ، أنظر كايو أقادير ص. 216–217 وكذلك مذكراتي ج.م ص.ص 247–280.

(197) نشر كايو عددا من هذه الرسائل الشخصية في مذكراته كما اقتبس مقتطفات منها في كتابه **أقادير**.

(198) السيدة برازا زوجة المغامر والرحالة الفرنسي دي برازا الذي استكشف لفرنسا مناطق افريقيا الاستوائية. لقد بعثت برسالة مفتوحة الى رئيس الجمهورية تحت عنوان «النداء» نددت فيها بكل محاولة ترمي الى التنازل عن الكونغو. أنظر Tardieux ن.م. ص.ص. 519–520 .

(199) في كايو، **أقادير** ص. 215.

(200) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 39 باريس – برلين 2 أكتوبر. يلاحظ أن موقف فرنسا الجديد تدرج من جهته نحو التشدد فمن مجرد تعديل لمساحة الشريط من الأرض الذي قبلت فرنسا منحه للألمان في شكل تعديل للحدود جنوب الكاميرون والحصول على مراكز داخل الأراضي التي ستتنازل عنها لألمانيا بقصد الربط بين جزئي مستعمرتها الاستوائية ليتحول هذا الموقف الى طلب ممر من الأرض يخترق الأراضي المتنازل عنها مما سيحرم الألمان من الواجهة النهرية التي يحرصون على الحصول عليها سواء على نهر الكونغو أو أوباتقي. م.خ.ف/ألمانيا م.ج./مج 39 برلين – باريس 19 سبتمبر.

(201) أنظر الانجليز والروس بالمقترحات الفرنسية الأولى حول التعويضات الاقليمية منذ 22 أغسطس بهدف كسب هاتين الدولتين الى جانبها في حالة فشل المفاوضات وإظهار الألمان على أنهم المسؤولون عن هذا

الفشل. وفي نفس هاته الرسالة طلبت فرنسا من سفيرها بلندن إطلاع الحكومة الانجليزية بعزمها على احتلال كل من مراكش وموقادور في حالة قيام الألمان بإنزال قوات في أقادير ومعرفة موقفهم بهذا الخصوص.

(202) م.خ.ف/ألمانيا م.ج/مج 40 باريس ـ برلين 10 أكتوبر.

(203) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج. 40 برلين ـ باريس 15 أكتوبر.

(204) م.خ.ف /المانيا م.ج/مج 41 برلين ـ باريس 19 أكتوبر.

(205) ن.م. باريس ـ برلين وبرلين ـ باريس 19 أكتوبر.

ألح كامبون على ضرورة البت بدون تردد قبل أن يدرك الألمان خطأهم بكون النقطة التي اختاروها على واجهة نهر أوبانتي لا تصلح للملاحة في جميع الفصول. «كما أن النقطة التي اختاروها كحدود في الجنوب عند نهر لوكوالا هي عبارة عن مستنقع مزعج م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 41 برلين ـ باريس 19 أكتوبر.

غير ان دي سلف سيصحح هذا الخطأ عندما يقترح أن تكون الواجهة التي على أوبانتي عند نقطة تقع شمال قرية مونقومبا، اذ رأى أن من المصلحة أن لاتتعد كل المواصلات وتنقلات الأشخاص. ن.م باريس ـ برلين 20 أكتوبر.

(206) م.خ.ف/ المانيا م.ج/مج 41 برلين ـ باريس 22 أكتوبر.

(207) ن.م. باريس ـ برلين 24 أكتوبر.

(208) أنظر أعلاه.

(209) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 41 برلين ـ باريس 27 أكتوبر.

(210) ن.م. باريس ـ لندن / باريس ـ سان بطرسبورق 27 أكتوبر . وقد تم اخطار بلجيكا هي الأخرى بهذا الطلب.

(210) م.خ.ف/المانيا م.ج/مج 41 باريس 30 أكتوبر.

ثانيا :

عرض قضايا تاريخية وأطروحات جامعية